Prospects of Algerian-Moroccan Relations after the Arab Spring

Issa Ahmad Alshelby

Abstract: The problem of the Western Sahara in the Valley of Gold is one of the important and vital issues that concerned a number of regional countries in the Maghreb region and had a special status in the political life of the Maghreb countries on the official and popular levels with all its local, regional and international aspects. The Arab Maghreb region, through its long political history, has been a political unit whose geographic scope is widened or narrowed by the strength or weakness of political power. The national resistance in Western Sahara against the French and Spanish occupation forces has appeared one year after Morocco gained its independence in 1956 under the leadership of the Moroccan Liberation Army, which derived its strength from the tribes of the Sahara, which shows the depth of historical and political roots of the relations between Algeria and Morocco. The study required examining the Algerian-Moroccan relations in the context of two important issues: the first required studying the border issue between Morocco and Algeria in the period from 1989 to 2005, while the second required studying the Algerian-Moroccan relations in the context of the Western Sahara issue up to the stage of post-Arab spring.

Keywords: Moroccan-Algerian relations, Problem of Western Sahara, Arab Spring, Regional and international relations.

آفاق العلاقات الجزائرية - المغربية بعد الربيع العربي

عيسى أحمد الشلبي(*)

ملخص: تعتبر مشكلة الصحراء الغربية، المتمثلة في وادي الذهب من القضايا المهمة والحيوية التي شغلت عدداً من الدول الإقليمية في منطقة المغرب العربي، واحتلت مكانتها في الحياة السياسية لدول المغرب على المستويين الرسمي والشعبي، بكل معطياتها المحلية والإقليمية والدولية؛ حيث شكلت منطقة المغرب العربي عبر تاريخها السياسي الطويل وحدة سياسية تتسع رقعتها الجغرافية أو تضيق بحسب قوة السلطة السياسية أو ضعفها، وقد ظهرت المقاومة الوطنية في الصحراء الغربية لقوات كل من الاحتلال الفرنسي والاحتلال الإسباني بعد عام من حصول المغرب على استقلاله في عام 1956 تحت قيادة جيش التحرير المغربي، الذي استمد عناصر قوته من قبائل الصحراء؛ مما يدل على عمق الجذور التاريخية والسياسية للعلاقات الجزائرية المغربية، وقد افترضت الدراسة البحث في العلاقات الجزائرية المغربية في إطار ملفين مهمين، الأول يقتضي دراسة الملف الحدودي بين المغرب والجزائر في الفترة الممتدة من (1989–2005)، والثاني يقتضي دراسة العلاقات الجزائرية المغربية في إطار قضية الصحراء الغربية وصولاً إلى مرحلة ما بعد الربيع العربي.

المصطلحات الأساسية: العلاقات الجزائرية المغربية، مشكلة الصحراء المغربية، الربيع العربي، الإقليمية والدولية.

المقدمة:

تُعد العلاقات الجزائرية المغربية بمثابة امتداد واستمرارية لتوتر العلاقات العربية – العربية؛ فقد عُرفت الفترة التي أعقبت استقلال الجزائر في عام 1962 بالنهج النزاعي الذي ميز العلاقة بين البلدين، وذلك إثر احتدام النزاع بعد إعلان المغرب في كتابه الأبيض الذي وضعه علال الفاسي في عام 1955 أن التدافع على

(*) أستاذ مساعد في جامعة الحسين بن طلال، قسم الإعلام والدراسات الإستراتيجية، معان، الأردن.
dr.issq-q1_shalabi@yahoo.com

الحدود الإقليمية المغربية من قبل الاستعمار الفرنسي للمغرب العربي أدى إلى الأزمة التي عانت منها المنطقة العربية، بل أثرت سلباً على العلاقات الجزائرية المغربية، وأن الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية المغربية لها أبعاد سياسية تتمثل في بُعدها الجغرافي، والإستراتيجي، والتاريخي، والديموغرافي والإثنوغرافي، والاقتصادي، بالإضافة إلى قضية الصحراء الغربية التي حاولت الجزائر أن تتمسك بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، في حين شكل هذا التمسك نقطة التباس بين الجارتين؛ فالمغرب حاول بقوة، وبمرور فترات زمنية متتالية، أن يجعل من وادي الذهب جزءاً لا يتجزأ من وحدته الترابية، وظلت النزاعات قائمة فيما بينهما حتى ظهور الربيع العربي الذي أعاد الخريطة للوطن العربي ككل في تغيير سياساته وأساليب النزاعات، وإن مستقبل الأمن القومي العربي في ظل الصراعات القائمة على الصحراء الغربية يشهد توترات سياسية خاصة بعد الحادي عشر من مارس 2011 بالولايات المتحدة الأمريكية، في ظل ردود فعل الطرفين تجاه تلك الأزمة، واحتمالات التهدئة بين الطرفين لتقييم الأوضاع الإقليمية عقب أحداث ثورات الربيع العربي، وأثر تلك العلاقات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أولاً – مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في ماهية العوامل التي تتحكم في ديناميكية العلاقات الجزائرية المغربية، وأسباب التطور في العلاقات ما بين الدولتين خاصة ما بعد الحرب الباردة، وصولاً إلى آفاق العلاقات المغربية الجزائرية على الصعيد السياسي فيما بعد ثورات الربيع العربي.

اتساقاً مع إشكالية الدراسة تأتي تساؤلات بحثية، من أهمها:

1 – ما العوامل التي تتحكم في ديناميكية العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة؟

2 – ما المداخل والمقاربات لتحليل النمط النزاعي في العلاقات الجزائرية المغربية؟

3 – لماذا أدى التضارب في المواقف المغربية الجزائرية بشأن قضية الصحراء الغربية إلى تدهور العلاقات فيما بينهما على مستويات عدة؟

4 – ما آفاق التعاون بين البلدين بعد ثورات الربيع العربي؟

ثانياً – فروض الدراسة:

يقوم الفرض الأساسي لهذه الدراسة على البحث في العلاقات الجزائرية المغربية في إطار ملفين مهمين، الأول يقتضي دراسة الملف الحدودي بين المغرب والجزائر في الفترة الممتدة الفترة من (1989–2005) وصولاً إلى مرحلة ما بعد الربيع العربي؛ أي عام 2011م، محاولين الولوج في حيثيات العلاقات التي ميزت تلك الفترة، وفترة ما بعد الربيع العربي، مع دراسة لقضية الصحراء الغربية، ومختلف المتغيرات التي أسهمت في زرع فتيل التوترات على الرغم من محاولات التسوية الأممية لإقليم الصحراء.

ويعتمد البحث على فروض فرعية أخرى، منها:

– التسوية الأممية لإقليم الصحراء محاولة فعلية لحل أزمة العلاقات الجزائرية المغربية.

– المتغيرات البنيوية ومدى مساهمتها في زيادة التوترات الإقليمية في العلاقات الجزائرية المغربية.

– كلما زادت حدة التوترات في العلاقات الجزائرية المغربية أدى تصنيف العلاقات بين البلدين إلى النهج النزاعي فيما بينهما.

– كلما زاد تدهور الوضع الأمني في الدولتين زاد التمسك في إبقاء ملف الحدود البرية على ما هو عليه.

– كلما رفض المغرب قبول قرارات التسوية الأممية لقضية الصحراء الغربية زادت حدة توتر العلاقة فيما بينهما.

ثالثاً – أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة؛ كونها تمثل أحد الموضوعات المهمة في آفاق العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وصولاً إلى ما بعد ثورات الربيع العربي، وتنقسم أهمية الدراسة إلى أهمية علمية، وعملية، وهي على النحو الآتي:

أ – الأهمية العلمية للدراسة:

– تحليل الظاهرة النزاعية والصراعية في العلاقات الجزائرية المغربية على مختلف المقاربات النظرية والتفسيرية لهذه الظاهرة.

– دراسة مستويات التحليل في العلاقات الجزائرية المغربية من خلال تأثيرات البيئة السياسية خارجياً وداخلياً.

– التطرق لأهم النماذج المفسرة لسلوك الفاعلين في العلاقات الجزائرية المغربية من خلال دراسة نظرية بحتة.

– تحليل مختلف المتغيرات الفاعلة في إدارة العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة وصولاً إلى ما بعد ثورات الربيع العربي.

– محاولة إيجاد تقنية مناسبة لدراسة آفاق العلاقات الجزائرية المغربية في سنوات ما بعد ثورات الربيع العربي.

ب – الأهمية العملية للدراسة:

– الوقوف على العوامل الفاعلة في تطور النمط النزاعي للعلاقات الجزائرية المغربية، ومحاولة تجنبها؛ مما قد يكرس تفعيل التجربة الاتحادية المغاربية.

– إيجاد حلول للأزمة المتجددة التي تميز تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية.

– تُعد الجزائر والمغرب دولتين محوريتين في المنطقة المغاربية، وفهم طبيعة العلاقة بينهما يؤدي إلى فهم العلاقات السياسية في المنطقة بأكملها.

– تعرف الثغرات التي أظهرها التاريخ السياسي المعاصر للبلدين، ليكون لها تأثير إيجابي في مستقبل العلاقات بين الدولتين فيما بعد ثورات الربيع العربي كآفاق مستقبلية أو كنظرة استشرافية.

رابعاً – أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدة أمور تمثل الهدف الرئيس للدراسة، من أهمها:

1 – إبراز العوامل السياسية والاقتصادية الفاعلة في تشكيل النمط النزاعي في تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة وصولاً إلى ما بعد ثورات الربيع العربي.

2 – الوقوف على التحولات الدولية التي أعقبت تصدع المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية، التي كان لها تأثير كبير على مستوى توتر العلاقات الجزائرية المغربية.

3 – تحليل دوافع صناع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية

خلال فترة الدراسة، مع النظر في ملف غلق الحدود، وكذلك التجاوب مع التسوية الأممية لإقليم الصحراء.

خامساً – النطاق الزمني للدراسة:

اختير النطاق الزمني للدراسة بناء على الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية المغربية، التي تبدأ من عام 1962 عقب استقلال الجزائر وصولاً لعام 2011 بداية ثورات الربيع العربي وما بعدها.

سادساً – منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمقارن. فالمنهج الوصفي اعتمد على سرد الوقائع التاريخية وتقرير الوقائع التي ميزت العلاقة بين البلدين في أثناء فترة الدراسة. أما المنهج المقارن فاعتمد على المقارنة بين أهم السمات الأساسية بين البلدين في النهج النزاعي والصراعي فيما بينهما لمعرفة الآثار الإيجابية والسلبية من تلك الظاهرة وصولاً إلى فترة ما بعد الربيع العربي كنظرة استشرافية.

سابعاً – الدراسات السابقة:

امتلأت الساحة السياسية المغاربية بالعديد من الكتابة والدراسات، التي غطت فترة ما بعد الحرب الباردة أغلبها في نهاية عام 2007م، ولم تشهد الدراسات السابقة أي دراسات معتمدة أو منشورة ما بعد ثورات الربيع العربي (2011–2014).

1 – (صبيحة بخوش، 2007):

دراسة بعنوان: "اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية للفترة بين (1989 و 2007)":

وقد تضمن موضوع الدراسة معالجة لبعض إشكاليات العلاقة الجزائرية المغربية، وكان من أهم ما اتجهت إليه الدراسة عرض المحاولات المتعددة للعمل المشترك، التي تميزت في مجملها بالإخفاق، وفي عام 1989م توصلت دول المغرب العربي إلى إقامة اتحاد المغرب العربي، الذي يُعد بمثابة تكتل إقليمي يسعى إلى تحقيق التقدم والرفاهية لشعوبه، وكان من أهم ما أوضحته الدراسة هو: أيعود ظهور هذا التكتل في ذلك الوقت إلى توافر الظروف الملائمة للانتقال من التجزئة إلى الوحدة أم إلى ظروف قاهرة وحسابات قطرية أملتها الأوضاع الداخلية والإقليمية من ناحية والتحديات الدولية من ناحية أخرى؟

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ما يأتي:

1 – أن استمرار نزاع الصحراء الغربية لن يسمح بأي حال من الأحوال بقيام مغرب متكامل، وعليه لا توجد محاولات جادة لقيام مغرب عربي إلا بعد التسوية النهائية لنزاع الصحراء الغربية.

2 – أن محاولة التكامل بين عدد من الدول لا تتطلب توافر عدة مقومات أساسية بقدر ما تتطلب التوافق في المصالح ووحدة الهدف.

3 – أن مشروع اتحاد المغرب العربي التكاملي – بحسب معاهدة مراكش – حمل في طياته بوادر نهايته.

2 – (رياض بوزرب، 2008):

دراسة بعنوان: "النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية للفترة ما بين (1963–1988)":

وقد تضمن موضوع الدراسة الإجابة عن إشكالية العوامل التي تتحكم في غلبة التفاعلات النزاعية في العلاقات الجزائرية المغربية.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ما يأتي:

– أن المتغيرات الداخلية هي الأكثر تأثيراً في العلاقات بين البلدين.

– أن الطابع الإستراتيجي للصحراء الغربية غذى النهج النزاعي المسيطر على العلاقات الجزائرية المغربية.

3 – (صايح مصطفى، 2010):

دراسة بعنوان: "تطور العلاقات الجزائرية المغربية للفترة ما بين (1962–2000)"

وقد تضمن موضوع الدراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية، ومن خلالها عالج إشكالية الدوافع في السياسة الخارجية للعلاقات الجزائرية المغربية، وكانت أهم البنود في تطور العلاقات بين البلدين.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج أن:

1 – العلاقات الجزائرية المغربية يطغى عليها الجانب الصراعي.

2 – الصراع ذو بعد جيوسياسي وإستراتيجي، وهو أنه صراع بين نظامين مختلفين.

3 – أحكام الخلافات كان نتيجة خلاف الحكام، والصراع له أبعاد سيكولوجية وسيوسيولوجية.

ثامناً – خطة البحث:

قسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول – الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية المغربية:

تطرق هذا المبحث إلى الأبعاد السياسية لأسباب الصراع حول الصحراء الغربية، متمثلة في البعد الجغرافي والإستراتيجي، والبعد التاريخي، والبعد الديموغرافي والإثنوغرافي، والبعد الاقتصادي، وتطرقت الدراسة إلى ماهية أطراف النزاع وأحداثها حول الصحراء الغربية، وتمثلت في كل من (المغرب، والجزائر، وموريتانيا، والبوليساريو، وإسبانيا)، كما تطرقت الدراسة إلى مستقبل الأمن القومي العربي في ظل الصراعات القائمة على الصحراء الغربية، وذلك عقب إنهاء الاتحاد السوفيتي السابق، وصولاً إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011 في الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني – العوامل الفاعلة في تطور العلاقات الجزائرية المغربية:

تطرق هذا المبحث إلى العوامل المؤدية لتوتر العلاقات بين المغرب والجزائر على المستويين التاريخي والأيديولوجي، مع عرض للخلاف الحدودي بالجزائر، في ظل التدخل الدولي، كما تطرقت الدراسة إلى النزاع في الصحراء الغربية وماهية العلاقات المغربية الجزائرية، المتمثلة في عنصرين سوف يتم إيضاحهما بمتن الدراسة، وقد تطرقت الدراسة إلى التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري في ضوء الأزمة الحالية للتسوية الأممية والخلاف المغربي الجزائري، وماهية الاختلاف حول الإحياء الشامل للاتحاد المغاربي، مع عرض لقضية الحدود بين الطرفين.

المبحث الثالث – حدود التصعيد في العلاقات الجزائرية المغربية بعد الربيع العربي:

تطرق هذا المبحث إلى ماهية أسباب تجدد الخلاف في العلاقات الجزائرية المغربية، وماهية ردود فعل الطرفين تجاه الأزمة، مع عرض للمخاطر والتوترات

واحتمالات التهدئة بين الطرفين، في ضوء تقييم الأوضاع الإقليمية على العلاقات الجزائرية المغربية عقب أحداث ثورات الربيع العربي.

المبحث الأول – الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية المغربية:

تمهيد:

تشكل منطقة المغرب العربي عبر تاريخها السياسي الطويل وحدة سياسية، تتسع رقعتها الجغرافية أو تضيق بحسب قوة السلطة السياسية أو ضعفها، وشكلت المنطقة مصدر الحياة الروحية والثقافية لسكان الصحراء التي يسكنها البدو الرحل من القبائل، وقد ظهرت المقاومة الوطنية في الصحراء لقوات كل من الاحتلال الفرنسي والاحتلال الإسباني بعد عام واحد من حصول المغرب على استقلاله عام 1956، تحت قيادة جيش التحرير المغربي الذي استمد عناصر قوته من قبائل الصحراء (الشامي، 1980).

وقد نمت الحركة الوطنية الصحراوية في أحضان الحركة الوطنية المغربية، وقدمت فرنسا لإسبانيا من خلال قواعدها في موريتانيا والجزائر مساعدات وإمدادات عسكرية بهدف إيقاف زحف جيش التحرير المغربي نحو تحرير الصحراء، وقد أنزل هذا الجيش بالقوات الإسبانية خسائر كبيرة. (الشريف، 1998)، وقد تشابكت قضية الصحراء الغربية مع مشكلة الحدود المغربية الجزائرية في منطقة (تندوف)، وأصبحت عائدية هذه المنطقة إلى الجزائر وعائدية الصحراء الغربية إلى المغرب، تشكل الأساس التاريخي للأزمة بين البلدين، خاصة أن المنطقة مهيأة للابتزاز السياسي وتوازن القوى الإقليمية والدولية، الذي أخذت آثاره تطفو على السطح في بداية الستينيات من القرن الماضي، وعكست هذه المشكلة تقاطع إستراتيجية البلدين بعد أن حاول المغرب تحييد موقف الجزائر كطرف في النزاع؛ إذ وقعت معها اتفاقاً في أثناء انعقاد قمة منظمة الوحدة الإفريقية، ومن جانب آخر فإن الجزائر أخذت تشكك في صدق النوايا المغربية وتعمل على قيام كيان صحراوي يفصل المغرب عن موريتانيا (حافظ، 1981).

لقد كان تخلي إسبانيا عن الإقليم بموجب اتفاقية مدريد عام 1957 وإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 عن حق شعب الصحراء في تقرير المصير والاستقلال وظهور جبهة البوليساريو كقوة عسكرية تلقى الدعم من الجزائر – قد جعل من إقليم الصحراء محوراً مهماً من محاور عدم الاستقرار في العلاقات

المغربية عامة والعلاقات المغربية – الجزائرية خاصة، وأن إحاطة الإقليم بأقطار لكل منها مشكلاته مع الآخر قد عقّد المشكلة وجعل منها منطقة تنازع بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو.

أولاً – الأبعاد السياسية لأسباب الصراع حول الصحراء الغربية:

يقف وراء الصراع مجموعة من الأسباب تأخذ أبعاداً سياسية متداخلاً بعضها مع بعض، وتجعل من إمكانية حل المشكلة أمراً غاية في الصعوبة، هذه الأسباب هي التي جعلت أطراف النزاع تلجأ إلى تدويل المشكلة أو تقبل تشكيلها من خلال منظمة الأمم المتحدة بعد أن عجزت هذه الأطراف عن حلها للمسائل السياسية والعسكرية، ويمكن تأشير أبعاد الصراع بالأسباب الآتية:

أ – البعد الجغرافي والإستراتيجي:

تتكون الصحراء الغربية من إقليمين: الساقية الحمراء في الشمال، ووادي الذهب في الجنوب، وتبلغ مساحتها 284 ألف كم2، وهي تقع بين ثلاث دول عربية إسلامية في الشمال الغربي من القارة الإفريقية، هي: المملكة المغربية التي تحدها من الشمال، والجزائر التي تحدها من الشمال الشرقي، وموريتانيا التي تحيط بها من جهتي الشرق والجنوب، ويحدها من الغرب المحيط الأطلسي بامتداد ساحلي طويل يبلغ 1400كم (عودة، 1987).

إن اختلاف دول الجوار الجغرافي في النواحي الأيديولوجية والتوجهات السياسية والمصالح أدى إلى حدوث نوع من التوتر وعدم الاستقرار السياسي، كما أن موقع الصحراء البحري زاد من أهميتها ومنحها ميزة كبيرة ورفع من مكانتها في الخريطة السياسية؛ فالمعروف في الجغرافية السياسية أن الأقاليم البحرية تحظى بمكانة خاصة ومتميزة في هذا المجال مقارنة بالأقاليم القارية، وأن امتداد الصحراء على ساحل الأطلسي، هذه المسافة الطويلة، قد منحها أهمية جيوإستراتيجية؛ حيث إن هذا الامتداد يسهل من الاتصال الخارجي للسواحل سواء كان ذلك الاتصال تجارياً أم حضارياً أم اجتماعياً، مع دول حوض الأطلسي الأوروبية أو الإفريقية أو الأمريكية، وتمتاز هذه السواحل بدفء مياهها وغناها في الثروة السمكية، الذي يتيح لها الملاحة طوال العام، كما أن أعماقها تؤهلها لأن تجوبها سفن مختلفة الأحجام، وهي صالحة لإنشاء موانئ الصيد وإقامة القواعد البحرية (مخلف، 1985). ومن الناحية التضاريسية فإن الصحراء تتكون من سهول ساحلية تتسع وترتفع تدريجياً، كلما توغلنا إلى الداخل حتى تصل إلى هضاب يبلغ ارتفاعها نحو 1000 قدم، ويزداد ارتفاع

أراضيها إلى سلاسل جبلية ليصل إلى 2000 قدم عند الحدود الموريتانية. ويسودها نوعان من المناخ: الأول داخلي قاري شبه صحراوي يتميز بتقلبات مفاجئة في درجات الحرارة، والثاني ساحلي وهو أكثر اعتدالاً ويبلغ متوسط درجات الحرارة 32°م (عودة، 1987). وعلى الرغم من أن المناخ الصحراوي هو السائد فإن تيار الكناري البارد الذي يهب من الشمال يخفف من حدة ذلك المناخ.

ب – البعد التاريخي:

قامت إسبانيا بعدة محاولات للدخول والسيطرة على المنطقة الساحلية بعد سقوط الأندلس عام 1492، وحققت في ذلك مكاسب متواضعة، إلا أنها في عام 1900 تمكنت من عقد اتفاقية مع فرنسا، وهي القوة الاستعمارية المسيطرة على الجزائر وأجزاء من المغرب وموريتانيا، وبموجبها أنشئت حدود فاصلة بين وادي الذهب والحدود الحالية لموريتانيا. وفي عام 1912 وقامت إسبانيا من جانبها بتحديد منطقتي طرفايا وايغني لتكون حدود لها في الجزء الجنوبي من المغرب (الذيات، 1996). ولم تتمكن إسبانيا من إكمال سيطرتها على كل الصحراء إلا في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي، وبعد حصول المغرب على استقلاله عام 1956 طالب بحقه في الممتلكات الإسبانية في شمال غرب إفريقيا (مليلة وسبتة)، وكذلك بموريتانيا كمستعمرة فرنسية، وفي عام 1957 أرسلت الحكومة المغربية بعض وحدات جيش التحرير المغربي لقتال القوات الإسبانية والفرنسية المتمركزة في (طرفايا) و(الساقية الحمراء) و(ريودو أورو) والجزء الشمالي من موريتانيا؛ بهدف تحرير هذه الأراضي من الاحتلال الأجنبي. (يحيى وآخرون، 1981).

إن لجوء إسبانيا إلى عقد الاتفاق العسكري المشترك مع فرنسا عام 1958 يرجع إلى مجموعة من العوامل، لعل أبرزها هو الخوف من قوة المغرب العربي الإسلامي ورغبة أوروبا في جعل المنطقة تعيش حالة عدم الاستقرار السياسي لملء الفراغ وإبقاء سيطرتها على المنطقة، وكذلك زيادة خسائر الإسبان بفعل عمليات جيش التحرير المغربي ومقاومة القبائل المحلية؛ فقد استخدم شعب الصحراء ومعه المغرب أساليب شتى في مقاومة الاحتلال الإسباني ابتداء من الأسلوب الدبلوماسي وصولاً إلى الأسلوب العسكري الذي تبنته في النهاية حركة البوليساريو، التي عارضت كلاً من الاستعمار الإسباني وادعاءات المغرب بحقها في الصحراء، وأكدت تحقيق الاستقلال للصحراء الغربية، وبعد أن كانت كل الأطراف تحارب إسبانيا من أجل تحرير الصحراء، تحولوا إلى خصوم وأعداء؛ إذ أصبحت المغرب في حالة صراع مع الجزائر وموريتانيا وحركة البوليساريو.

إن اتفاقية مدريد عام 1957 وطرح المشكلة أمام الأمم المتحدة عام 1962 لم تحقق الحل ولم تحظ الصحراء بالاهتمام الدولي المطلوب إلا في عام 1974 عندما اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الذي نص على حق شعب الصحراء في الاستقلال وتقرير المصير، وهو القرار الذي أغضب المغرب وأفرح البوليساريو وحلفاءها، وانسحب المغرب من عضوية منظمة الوحدة الإفريقية احتجاجاً على قبول البوليساريو عضواً مراقباً فيها. وانطلاقاً من مطالبة المغرب بالصحراء بوصفها جزءاً من التراب المغربي واستناداً إلى أن منطقة الصحراء لم تعرف الحكم المنظم والتنظيم السياسي من الناحية التاريخية والتنظيمية إلا في إطار الدولة المغربية، وقد اقترحت الجمعية العامة للأمم المتحدة إجراء استفتاء للسكان لتقرير المصير وعينت جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق للإشراف على الاستفتاء الذي لم يتم بسبب عدم اتفاق أطراف النزاع (المغرب والبوليساريو) حول عدد السكان وتبعيتهم؛ بحيث ظلت مشكلة الصحراء إحدى المشكلات السياسية في عالم اليوم، التي تنتظر الحل والتي تنفرد بميزة تعدد الأطراف المباشرة فيها، وهي الجزائر والمغرب وموريتانيا وحركة البوليساريو وإسبانيا، وكل طرف يدعي أحقيته في هذه المنطقة (يحيى وآخرون، 1981).

ج – البعد الديموغرافي والإثنوغرافي:

لا توجد في الصحراء معلومات دقيقة عن تقدير عدد السكان، وقد يختلف أطراف النزاع، وهم في الأصل من القبائل العربية، في التقدير؛ بحيث يدعي المغرب أن عدد السكان لا يزيد على 750 ألف نسمة، في حين تقلل السلطات الإسبانية من عدد السكان إلى 50 ألف نسمة، منهم 1800 أوروبي و 22 ألف جندي إسباني (منصور، 1993). وهناك أعداد من السكان المنفيين خارج الصحراء وعدد آخر استقر في (تندوف) الجزائرية وفي موريتانيا، وهذه الحالة هي السبب في عدم إجراء الاستفتاء المزمع؛ فالمغرب يطالب بأن يشمل الاستفتاء حصراً السكان الموجودين فعلاً في الصحراء بينما تطلب البوليساريو أن يشمل الاستفتاء السكان ذوي الأصل الصحراوي المقيمين خارج الصحراء، وتتباين رغبة السكان في الانضواء تحت كل من المغرب أو موريتانيا أو الاستقلال. إن العناصر المكونة لسكان الصحراء هي نفسها المكونة لسكان المغرب وموريتانيا، وهي في معظمها من العرب، ويشكلون 17 قبيلة تتحدث اللغة الحسانية، وهي لهجة أقرب إلى العربية الفصحى، وتمثل إحدى اللهجات المحلية السائدة في شمال إفريقيا. كما يوجد البربر بأعداد قليلة في الأجزاء الشرقية من الصحراء إضافة إلى العديد من العناصر الزنجية التي تسكن حوض

السنغال. ويدين أغلبية السكان بالدين الإسلامي، وتوجد أقلية إسبانية تدين بالمسيحية الكاثوليكية. وبسبب وجود المدارس التي أقامها الإسبان فإن هناك أعداداً من السكان من غير الإسبان يتكلمون اللغة الإسبانية (منصور، 1993).

د – البعد الاقتصادي:

تمثل الموارد الاقتصادية حجر الزاوية في أسباب النزاع بين الدول؛ نظراً لاعتبارات تجعل ميزان القوة يكون لصالح من يسيطر عليها، ويحسن استغلالها واستخدامها، وإن تمسك إسبانيا بالصحراء يعود إلى التنافس الاقتصادي بين الدول الأوروبية، وبصورة خاصة فرنسا حول مخزون الثروات المعدنية والنفطية خصوصاً في مرحلة الخمسينيات؛ حيث اكتسب الاستعمار بعداً اقتصادياً.

ويتوافر في إقليم الصحراء عدد من الموارد الطبيعية كانت السبب في استمرار المشكلة ودخولها أحياناً النزاع المسلح، وأهم هذه المعادن:

الفوسفات: تشتهر الصحراء بوجود كميات كبيرة من الفوسفات في منطقة (بوكراع)، ويبلغ الحجم الاحتياطي منه 1,6 ألف مليون طن، وتبلغ نسبة نقاوته (31%)، وهي أعلى نسبة في العالم، ويظهر بشكل طبيعي على سطح الأرض، واستغل الفوسفات بشكل تجاري عام 1964 ويصدر كمادة خام عن طريق مدينة (العيون) أكبر مدن الصحراء الواقعة على ساحل الأطلسي، التي تبعد عن منطقة بوكراع نحو 100 كم (انظر الخريطة). ومنحت الحكومة الإسبانية عام 1967 امتيازاً لشركات إسبانية وأخرى متعددة الجنسيات لاستثمار الفوسفات. ويعد المغرب ثالث منتج للفوسفات في العالم وأول مصدر له بعد تدخله في الصحراء عام 1976؛ حيث بلغ إنتاجه أكثر من 36 مليون طن عام 1977 (عودة، 1987).

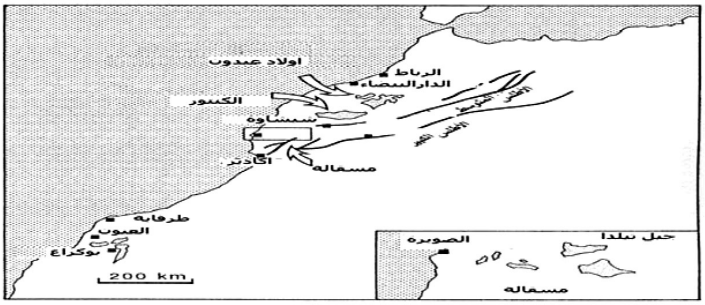

خريطة تبين منطقة "بوكراع" بالصحراء الغربية المتواجد بها الفوسفات

الحديد: يبلغ حجم الاحتياطي من الحديد في الصحراء الغربية أكثر من 700 مليون طن، وتوجد مناجمه في ذميلة وغراسة، وتبلغ نسبة الخامات في التربة (65%) (حافظ، 1981).

النفط: بدأ التنقيب عن النفط في الصحراء عام 1961 من قبل الشركات الأوروبية وبتشجيع من إسبانيا؛ إذ عملت على رفع القيود الاقتصادية وتشريع القوانين التي تشجع على الاستثمارات ورأس المال في التنقيب عن النفط، وحصلت تسع شركات أمريكية وثلاث إسبانية على امتياز أعمال البحث والتنقيب، وظهر النفط بكميات اقتصادية في المنطقة البحرية عام 1969 وكذلك شمال مدينة العيون. وإن ظهور الفوسفات بكميات كبيرة وتزايد أهميته قد دفع تلك الشركات إلى استغلال الفوسفات بدلاً من النفط، ولم تبق منها سوى شركة نفط الخليج (الشامي، 1980).

ثانياً – أطراف النزاع حول الصحراء الغربية:

يدور النزاع في الإقليم بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وإسبانيا وحركة البوليساريو وهي الأطراف المباشرة. وهناك أطراف أخرى غير مباشرة تظهر مواقفها عبر المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بمشكلة الصحراء، وإن لكل طرف من أطراف النزاع مصالحه السياسية والاقتصادية ويقدم الأسباب والحجج التي تدعم مواقفه، وفيما يلي استعراض مواقف أطراف النزاع المباشرة:

أ – المغرب:

بعد حصول المغرب على استقلاله عام 1956 وقع اتفاقية مع إسبانيا تقضي باحتفاظ الثانية بمواقعها في سبتة ومليلة والجزر الجعفرية في الشمال ومواقع إيفني وطرفايا والساقية الحمراء ووادي الذهب في الجنوب (هداية، 1979). إن هذه الاتفاقية أبقت أكثر من نصف أراضي المغرب محتلة من قبل إسبانيا، ومن هنا بدأت مشكلة الصحراء، وقد بدأت المطالبة الوطنية بتحرير باقي الأراضي المغربية واتخذت هذه المطالبة أسلوباً سلمياً، ومن خلال الوسائل الدبلوماسية والممارسات الشعبية مثل المسيرة الخضراء وطرح المشكلة في اجتماعات المنظمات الإقليمية والجامعة العربية. وكان هناك إجماع وطني داخل المغرب والصحراء على ضرورة استقلال الصحراء بوصفها جزءاً من التراب المغربي، وهذا ما لا تريده إسبانيا؛ حيث عملت على خلق الفرقة والفتنة من خلال تعيينها رموزاً صحراوية لإدارة الإقليم. وبموجب اتفاقية مدريد 1957 أكدت إسبانيا تخليها عن الصحراء وإناطة

إدارتها إلى إدارة مشتركة مؤقتة من قبل المغرب وموريتانيا وسكان الصحراء واحترام الرأي الشعبي لسكان الصحراء، مقابل احتفاظها بمواقع عسكرية وبعض التسهيلات وتغاضي المغرب عن مطالبته بمنطقتي سبتة ومليلة.

وتنطلق المغرب في مطالبتها بعائدية الصحراء إلى التراب المغربي عن الحجج الآتية:

1 – **الناحية التاريخية:** كانت الصحراء عبر التاريخ تحت إشراف سلاطين المغرب وسيطرتهم وتوجيههم، وهذه حقيقة أكدتها معظم الدراسات التاريخية الغربية وحتى الإسبانية، وهي جزء من الأراضي المغربية وتشكل امتداداً طبيعياً لها.

2 – **الناحية القانونية:** فإن جميع المعاهدات الدولية بين المغرب والدول الأوروبية من جهة والدول الاستعمارية الأوروبية من جهة أخرى أكدت مغربية الصحراء.

3 – **الناحية الإدارية:** فإن تعيين القضاة والقادة في الصحراء يتم من قبل السلاطين المغاربة، الذين كانت لهم سلطة كاملة على المنطقة.

4 – **الناحية الاقتصادية والاجتماعية:** فإن سكان الصحراء شاركوا خلال الأجيال المتعاقبة في قيام حضارة مشتركة أكسبت المنطقة صفات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق مع المناطق الشمالية (عودة، 1987).

ب – الجزائر:

لقد خاضت الجزائر والمغرب نضالاً مشتركاً ضد الاستعمار الفرنسي والإسباني، ووقف المغرب إلى جانب الجزائر في كفاحها من أجل الاستقلال الذي نالته عام 1962. ولم يثر المغرب مسألة الحدود مع الجزائر بعد الاستقلال. إلا أن مشكلة الحدود بين البلدين أخذت تتأثر بين فترة وأخرى، وقد انطلقت الجزائر في موقفها من الصحراء من وجهة نظر سياسية وأيديولوجية، كما عبر عن ذلك البيان الصادر عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية في كانون الأول عام 1975، الذي أكد مساندة حركات التحرر، ويرى أن النضال في الصحراء هو بين التقدمية والإقطاع، وبين جبهة البوليساريو (التي تدعمها الجزائر) وبين كل من المغرب وموريتانيا وأن حل هذه المشكلة لا يمكن أن يحصل إلا بحصول شعب الصحراء على استقلاله (الذيات، 1996). ويخفي الموقف السياسي الجزائري تجاه الصحراء بعداً اقتصادياً يتمثل في كون الصحراء منطقة غنية بالفوسفات، وهي مع المخزون المغربي تشكل

أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من الفوسفات، فضلاً عن رغبة الجزائر في الحصول على ممر عبر الصحراء لنقل الحديد من تندوف إلى المحيط الأطلسي؛ حيث لا تزيد المسافة عبر هذا الممر على 400 كم، في حين تكون المسافة أكثر من 1600 كم على سواحل البحر المتوسط. ولذلك فإن وجود خامات الحديد في تندوف واحتمال اكتشاف النفط فيها يشكلان واحدة من اهتمامات الجزائر بقضية الصحراء؛ لأنها تريد من خلال البوليساريو الموالية لها ضمان الحصول على ذلك الممر إلى تندوف التي ضمتها إلى الأراضي الجزائرية، وخاضت بسببها نزاعاً عسكرياً مع المغرب عام 1963 (هداية، 1979).

ج – موريتانيا:

يقوم موقف موريتانيا من النزاع حول الصحراء على مبدأ المحافظة على حدودها وضمان استقرارها الداخلي؛ فهي تتخوف دائماً من الحق التاريخي للمغرب في الصحراء التي تمثل موريتانيا جزءاً منها، ودفعها هذا التخوف أحياناً إلى التحالف مع الجزائر، وبالمقابل دفع الجزائر إلى الاعتراف بحق موريتانيا بالإقليم الصحراوي، ولا سيما في وادي الذهب؛ حيث تؤكد موريتانيا أن العلاقات العرقية والثقافية قوية بين القبائل الجنوبية الصحراوية والشعب الموريتاني، وقد خرجت موريتانيا من الصراع من الناحية العملية والرسمية بعد أن عقدت اتفاقية الجزائر مع حركة البوليساريو عام 1979، وتم بموجبها إنهاء حالة الحرب بينهما وانسحاب موريتانيا من وادي الذهب وتسليمه إلى الصحراويين (بديع، 1997).

د – البوليساريو:

ظهرت الحركة الوطنية في الصحراء في فترات متباعدة، وهي تمثل نضال شعب الصحراء وآماله في تحقيق الاستقلال والتخلص من السيطرة الفرنسية – الإسبانية. وكانت هذه الحركة جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية المغربية التي قادت إلى استقلال المغرب عام 1956. وبعد ذلك تحولت الصحراء إلى قضية نزاع مغربي – إسباني، ولذلك كونت المغرب (جبهة التحرير والاتحاد) لتحرير الصحراء أولاً ومن ثم ضمها إلى المغرب، واتخذت من الوسائل السلمية وسيلة لذلك من خلال إثارة القضية في المحافل الدولية، وتحولت في عام 1967 إلى اعتماد أسلوب الكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال والتحرر من السيطرة الاستعمارية.

لقد حصلت انشقاقات داخل الحركة الوطنية الصحراوية تدعمها أطراف

وتحالفات إقليمية؛ حيث ولدت حركة البوليساريو عام 1973 بدعم من الجزائر وليبيا واستطاعت أن تصبح التنظيم الوحيد والممثل الشرعي لشعب الصحراء، وقامت بعمليات عسكرية واسعة ضد المواقع العسكرية المغربية، وتطالب الحركة بحصول الصحراء على الاستقلال التام كدولة وتحظى بدعم سياسي وعسكري من قبل الجزائر، وقد حصلت على موقع عضو مراقب في منظمة الوحدة الإفريقية، وبفعل المتغيرات التي حصلت في الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق واضطراب الوضع الأمني والاقتصادي في الجزائر، تراجع خط الحركة سياسياً، واتجهت نحو القبول بمبدأ الاستفتاء الذي قررت الأمم المتحدة إجراءه.

هـ – إسبانيا:

منذ احتلالها للسواحل الصحراوية عام 1882 حاولت إسبانيا ضم الصحراء إليها، كما هو الحال بالنسبة إلى سبتة ومليلة، واتبعت لتحقيق ذلك أساليب عديدة، منها منح شعب الصحراء الجنسية الإسبانية وفتح باب الهجرة أمام الأوروبيين إلى منطقة العيون. ويعود تمسك إسبانيا بالصحراء إلى الأسباب الآتية (الجابري، 1987):

1 – التنافس الحاد بين الدول الاستعمارية على المستعمرات، ونتج عنه تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ؛ فكانت المغرب من نصيب فرنسا والمناطق الواقعة جنوبها من حصة إسبانيا.

2 – ضمان حصول إسبانيا على مواقع عسكرية مهمة تعزز سيطرتها وانتشارها على الأراضي المغربية.

3 – المشكلات الداخلية التي كانت تعيشها إسبانيا والاضطرابات أيام حكم الدكتاتور فرانكو في الفترة من (1936 حتى وفاته في عام 1975)، والصراع مع قوى اليسار ومحاولة تصدير هذه المشكلات إلى خارج البلاد.

4 – تضارب مصالح القوى الأوروبية وأهمية الموقع الجغرافي للمنطقة وتصارع القوى الداخلية – عزز من الوجود الأوروبي في شمال غرب إفريقيا من خلال العديد من الاتفاقيات.

ثالثاً – الصحراء الغربية ومستقبل الأمن القومي العربي:

لابد لأية مشكلة داخلية أن تكون لها أبعاد سياسية عديدة وآثار مهمة على الأمن الوطني للدولة والأمن القومي للأمة. ويظهر ذلك الأثر بشكل خاص لدول

الجوار التي تعاني صراعات أيديولوجية وخلافات حدودية ومصالح متضاربة، تغذيها المؤثرات الخارجية بدوافع مختلفة، وقد ينطبق هذا الوصف على مشكلة الصحراء الغربية بكل تأثيراتها السياسية والاقتصادية على الأمن الوطني للمغرب في ظل صعوبة إيجاد الأرضية المشتركة التي تكون مدخلاً للتقريب بين مواقف الأطراف المباشرة في النزاع، وقد يستهدف الأمن القومي العربي حماية الكيان العربي في مواجهة ما يهدده من أخطار وتحديات ويستلزم تعبئة وتطوير قدرات الأمة البشرية والاقتصادية والعسكرية لتحقيق التكامل القومي والتنمية الاقتصادية (الرمضاني، 1985).

إن المغرب وامتداده الجنوبي (منطقة الصحراء الغربية) يعد ذات أهمية جيوإستراتيجية لإطلالها بواجهة عريضة على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط ومتحكمة بمدخله الغربي (مضيق جبل طارق)، وهذا – بحد ذاته – يشكل أهمية جيوبولتيكية نادرة في الحسابات الدولية، ولذلك ارتبط المغرب بروابط اقتصادية وسياسية وعسكرية وثيقة مع دول الجوار الأوروبي. وإذا كان الساحل المغربي هو أرض العبور التي قفز منها العرب إلى الأندلس لنشر الدين الإسلامي والثقافة العربية في أوروبا، فإنه اليوم المكان نفسه الذي يواجه فيه المغرب الغرب الأورو أمريكي، وإن موقع الصحراء البحري له أهمية كبيرة يمكن توظيفها لتعزيز الأمن القومي؛ فالعنصر الجيوبولتيكي الذي يتمثل في المساحة الجغرافية وما تحتويه من موارد اقتصادية وتنوع مناخي وتداخل ثقافي وتكامل سكاني – يوفر مزايا كثيرة للأمن سواء كانت اقتصادية أم عسكرية، وقد تشكل دول الجوار غير العربية تهديداً يستهدف الأمن العربي بشكل عام والمغرب بشكل خاص من خلال اعتمادها على إستراتيجية التوسع والاحتلال بحكم المشكلات الحدودية الموجودة، ومنها مشكلة الصحراء وسبتة ومليلة وحقوق الصيد البحري، وانعكست حالة الاختلاف بين أطراف النزاع على الموقف العربي الرسمي، الذي لم يتفق على آلية مناسبة لحل المشكلة. وهذا الاختلاف فسح المجال أما التجاذبات الدولية الخارجية أن تفعل فعلها في إبقاء حالة عدم الاستقرار، الذي هو احد عوامل تهديد الأمن القومي، ويبرز تهديد آخر يتمثل في ظهور قوميات واعدة تحمل في ثناياها عملية رسم حدود نفسية وسياسية وأيديولوجية كالبربر والزنوج السنغال لتصفية وحدة المغرب العربي.

لقد حصلت مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية تركت آثارها المباشرة، ليس على مشكلة الصحراء فقط وإنما على العديد من المشكلات ذات المساس بالأمن

القومي كالقضية الفلسطينية ومشكلات أخرى عالمية مثل مشكلة كشمير والبوسنة وكوسوفا وغيرها، وأبرز هذه المتغيرات هي (الرمضاني، 1985):

أ – انهيار الاتحاد السوفيتي السابق:

ترك هذا الانهيار الذي حصل في 24/12/1991 وتربع الولايات المتحدة زعامة العالم آثاره على مواقف الأطراف المباشرة في النزاع، وخاصة الجزائر وليبيا الحليفين الإستراتيجيين للاتحاد السوفيتي، اللذين تربطهما معه اتفاقيات تعاون سياسية واقتصادية؛ إذ دفع هذا الانهيار بالبلدين إلى تبني سياسة أخرى أقرب إلى الحياد والابتعاد عن دعم حركة البوليساريو، وفي الوقت نفسه فإن هذه الظروف قد عززت من مواقف المغرب – الحليف التقليدي للولايات المتحدة – المطالبة بضم الصحراء إلى أراضيها من خلال اللقاءات والمحافل الدولية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الحظر الذي فرضه مجلس الأمن على ليبيا لاتهامها بإسقاط طائرة بان أمريكان فوق لوكربي الاسكتلندية عام 1988 قد دفع ليبيا إلى الابتعاد عن الشعارات الثورية وتبني مواقف معتدلة من مشكلة الصحراء وفك تحالفها مع الجزائر في دعم حركة البوليساريو المطالبة باستقلال الصحراء، وفي الجانب الآخر فإن المتغيرات الداخلية التي حصلت في الجزائر والمتمثلة بتنامي التيار الإسلامي المتطرف وقيامه بأعمال تستهدف الأمن الوطني الجزائري، وكذلك الأزمة الاقتصادية الخانقة، وتزايد معدلات البطالة أبعدت الجزائر عن التركيز على مشكلة الصحراء ولم تعد تحظى بالأولوية في سلم اهتماماتها الداخلية والخارجية، كما كانت في السابق أيام القطبية الثنائية. وفي محاولة منها لإضفاء بعد إقليمي لمشكلة الاضطراب الأمني الداخلي الذي تعاني منه وجهت أصابع الاتهام إلى جارتها وعدوتها التقليدية المغرب واتهمتها بدعم الحركات الإسلامية الأصولية (الرمضاني، 1985).

ب – أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة:

لقد كان للأعمال الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية آثارها الخطيرة، ليس على الأمن العربي فحسب، وإنما على الأمن العالمي ككل؛ إذ اكتسب موضوع مكافحة الإرهاب صفة شرعية دولية عندما تبنى مجلس الأمن الدولي قراراً بهذا الخصوص. وطالبت الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم أن تتبنى موقفاً واضحاً في الإطار، وذلك إما أن تكون مع الإرهاب وإما أن تكون ضده؛ بحيث لا تتخذ أي دولة موقفاً محايداً، وعلى إثر ذلك سارعت الدول المغاربية وبخاصة

الجزائر والمغرب إلى اتخاذ الإجراءات والمواقف التي ترضي الولايات المتحدة الأمريكية في حملتها لمكافحة الإرهاب، وقد عكست هذه المواقف تناقضاً لمصالحهما وتوجهاتهما؛ فقد تبنت مجموعة من الإجراءات الإصلاحية، مثل التحول نحو الخصخصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي والقيام بحملة ضد الحركات الأصولية التي عانت من أعمالها الإرهابية، وتخلت عن دعم حركة البوليساريو كي لا تُتهم بدعم الإرهاب، وفي السياق نفسه اتخذت المغرب النهج نفسه إن لم يكن أكثر؛ مما أدى هذا إلى خلق تنافس بين البلدين لإرضاء الولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة لتلك المواقف الجزائرية المغربية حدثت مجموعة من التفجيرات استهدفت المصالح الأمريكية في الدار البيضاء في المغرب، وفي جزيرة جربة التونسية، وعلى إثر ذلك طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من إسبانيا سحب قواتها التي احتلت مؤقتاً جزيرة ليلى في عام 2002 (الرمضاني، 1985).

المبحث الثاني – العوامل الفاعلة في تطور العلاقات الجزائرية المغربية

تمهيد:

تعتبر العلاقات المغربية الجزائرية بمثابة المفتاح لفهم مختلف المشكلات التي يعرفها الوضع المغاربي، سواء على مستوى مشكلة الصحراء أو على مستوى العلاقات بين دوله، وكذا مسلسل الاندماج المغربي المعطل أو مستوى التفاعل مع السياسات الأوروبية والأمريكية الموجهة للمنطقة، وعلى الرغم من فترات التعاون والهدوء النسبي التي عرفتها العلاقات، فإن السمة الغالبة لها منذ حصول الجزائر على استقلالها في 1962 هي التوتر والاحتراب؛ مما يكشف عمق الأسباب المنتجة لهذه الوضعية وتعقد الملفات المطروحة على البلدين اللذين اقتربا في محطات سابقة، بعد أن خاضا في بداية الستينيات ما عرف بحرب الرمال بسبب مشكلة الحدود بينهما، وبغية فهم الوضع الراهن، سنقارب تطور أزمة العلاقات والعوامل الفاعلة في هذا التطور والملفات المركزية في هذه الأزمة، وانعكاس ذلك على قضية الصحراء الغربية.

أولاً – العوامل المؤدية لتوتر العلاقات بين المغرب والجزائر:

اعتبر المغرب أن طبيعة النظام الذي اختاره هي التي تقلق الجزائر التي اعتبرت – بدورها – أن الاشتراكية التي انتهجتها هي التي تقلق المغرب؛ حيث يرتهن الوضع العام للعلاقات المغربية الجزائرية عموماً، والتناقض الحاد بين البلدين

إزاء قضية الصحراء خصوصاً، لعدة عوامل تاريخية وجغرافية وأيديولوجية فضلاً عن العوامل الدولية، وهي عوامل تشكلت طوال الأربعين سنة الماضية، دون إغفال رواسب الماضي، **ويمكن ذكر أهم العوامل من خلال الآتي:**

أ – المستوى التاريخي والأيديولوجي:

وهو يعود إلى اختلاف التطور التاريخي للبلدين؛ فالمغرب ذو رصيد تاريخي في الاستقلال السياسي والهوية الواحدة؛ ذلك أنه مصدر السلطات والإمبراطوريات ونقطة تجمع للتاريخ الإسلامي العربي في شمال إفريقيا، وأنه يتمتع أيضاً ببنية داخلية تجمعها حاجة استعادة وحدة ماضيه ويحتل موقعاً جغرافياً مطوقاً للمغرب، وبالمقابل فإن الجزائر، كوحدة سياسية، تسعى لانتشال نفسها من غموض تاريخي وإيجاد هوية قومية، من دونها تنتهي الثورة إلى مأزق حاد، دواؤه الوحيد الذوبان في وحدة المغرب العربي (الشامي، 1980). وتبلور ذلك بوضوح في التمايز الذي عرفه كلا النظامين السياسيين للبلدين، نظام ملكي في المغرب وآخر جمهوري في الجزائر، وما استتبع ذلك من تنامي خوف مغربي من تمدد جزائري للهيمنة عليه ولاسيما في ظل الحضور المتعاظم عربياً وإفريقياً ودولياً للجزائر (الشامي، 1980). وقد برز هذا بوضوح في مضامين الحرب الإعلامية الأيديولوجية بين البلدين مباشرة، بعد حرب الرمال سنة 1963؛ حيث اعتبر العاهل المغربي أن طبيعة النظام الذي اختارته بلاده هي التي تقلق الجزائر، واعتبرت الجزائر أن الاشتراكية هي التي تقلق المغرب (الأعرج، 2005)، كما يفسر هذا العامل أحد الأسباب التي كمنت وراء الدعم الجزائري لبعض فصائل المعارضة المغربية.

ب – الخلاف الحدودي:

يمثل الخلاف الحدودي دفاع الجزائر عن حدودها التي تركها الاستعمار الفرنسي في مقابل المغرب، الذي يطالب بحدوده كما كانت قبل مجيء هذا الاستعمار، وتمثل معاهدة 18 مارس 1845 إطاراً مرجعياً لها، وهي المعاهدة التي وقعها المغرب مع فرنسا بعد هزيمته بمعركة إيسلي في 14 أغسطس 1844 بسبب دعمه لثورة الأمير عبد القادر الجزائري. ونصت تلك المعاهدة على استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب وتركيا لتصبح هي الحدود بين المغرب والجزائر، إلا أن الاتفاقية أبقت منطقة الصحراء الشرقية في الجنوب (أي منطقة تيندوف) في وضعية غامضة، وقد تلت هذه الاتفاقية عدة اتفاقيات أخرى في (1901، 1902)، كانت ترتبط بدرجة تقدم التوغل الاستعماري لفرنسا في المغرب وسعيها لتثبيت

وجودها في الجزائر؛ مما كان يفضي للانتقاص التدريجي من التراب المغربي، ومنذ حصول المغرب على استقلاله ومشكلة الحدود مع الجزائر مطروحة، إلا أنها تؤجل حتى لا تعتبر طعناً للثورة الجزائرية، إلى أن حصلت الجزائر على استقلالها في يوليو 1962 ويتجدد طرح المشكلة، وقد نجم عن هذا الخلاف الحدودي مواجهات عسكرية بين البلدين، عرفت بحرب الرمال في شهر أكتوبر 1963، بعد تصاعد الأحداث الحدودية طيلة شهري يوليو وسبتمبر من العام نفسه؛ حيث تقدم المغرب نحو منطقة تيندوف، وفشلت المفوضات التي تمت في بداية شهر أكتوبر بين المغرب والجزائر، وحضرها عن الجزائر عبد العزيز بوتفليقة الرئيس الحالي لها (Hodges, 1983).

وقد تم احتواء النزاع بعد تدخلات عربية وإفريقية، كما عالج لقاء مصغر في القمة العربية بالقاهرة عام 1964 بعض أسباب النزاع، إلا أن المشكل المتعلق بالصحراء الشرقية بقي عالقاً خصوصاً بعد اكتشاف الحديد فيها، وتجدد المطالب المغربية بضرورة تسوية المشكلة، ليكتسي النزاع بعداً دولياً؛ حيث اصطبغ بصراعات الحرب الباردة واصطفاف المغرب لجهة الولايات المتحدة في مقابل اصطفاف الجزائر لجهة الاتحاد السوفيتي، ولاسيما بعد انقلاب بومدين في 1965، ولم يخل التوتر من صدامات عسكرية في 1967 أدت لسعي المغرب لطرح النزاع على الأمم المتحدة (الشامي، 1980).

ج – العامل الدولي:

ارتكزت سياسات القوى الدولية تجاه المنطقة المغاربية على التحكم في العلاقات المغربية الجزائرية، والموازنة بين طرفي هذه العلاقات، سواء في أثناء الحرب الباردة أو ما بعدها، وذلك بحسب الأولوية المحددة من طرف القوى الأجنبية التي ترى في المنطقة خزاناً نفطياً (الجزائر) وموقعاً إستراتيجياً (المغرب)، فضلاً عن كونها سوقاً للسلاح بامتياز، وهي اعتبارات عززها الماضي الاستعماري لفرنسا التي كانت تعتبر المنطقة مجال نفوذ تقليدي لها، وعلى الرغم من انهيار الاتحاد السوفيتي فإن رياح الحرب الباردة لم تغادر المنطقة؛ حيث حافظت الجزائر على علاقتها العسكرية الإستراتيجية مع روسيا، واستمرت هذه الأخيرة في تبني الأطروحة الجزائرية بخصوص نزاع الصحراء داخل مجلس الأمن، وفي المقابل

نجد الولايات المتحدة أكثر مراعاة للمطالب المغربية بخصوص النزاع، على الرغم من بروز نزعة توظيفية لهذا الأمر من أجل فتح البوابة العسكرية الجزائرية.

ويتضح مما سبق أن قضية الصحراء كانت توجد في قلب صراع دولي في تلك المرحلة ليس باعتبار مساحتها الجغرافية أو ثرواتها الطبيعية فقط، بل باعتبار دورها في تعميق تبعية دول المنطقة أيضاً، واستمرت هذه الوضعية على الرغم من انتهاء الحرب الباردة، وهو ما نرصده من خلال مستويات ثلاثة:

1 – المنطقة المغاربية: تعد المنطقة المغاربية منطقة حيوية للأمن الإستراتيجي ولأوروبا ولحوض المتوسط، وهو ما جعلها تمثل بؤرة من بؤر الصراع الدولي، وذلك منذ بداية هذا القرن؛ حيث يرى تقسيم المغرب إلى عدة أجزاء بين الدول الاستعمارية من خلال عدة معاهدات، توجت بعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء 15 يناير 1906 حتى 7 إبريل 1906، وعرف صراعات دولية حادة على المغرب حضرت فيها كل من ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وبريطانيا والبرتغال وإيطاليا (الشامي، 1980).

2 – الصراع الدولي: أسهم الصراع الدولي في مرحلة الحرب الباردة في توظيف الصراع حول الصحراء لتحقيق عدة أهداف، منها التحكم في الممرات المائية، وتشكيل الأحلاف العسكرية.

3 – تطورات الصراع: لقد أفضت تطورات الصراع في المنطقة إلى ارتفاع الحاجة إلى الدعم الأجنبي عسكرياً واقتصادياً، لهذا النظام أو ذاك، وهو ما جعل القضية عنصر استنزاف للمقدرات الذاتية من جهة وعنصر تعميق للارتهان والتبعية من جهة أخرى.

ثانياً – نزاع الصحراء والعلاقات المغربية الجزائرية:

منذ عام 1976 حتى نهاية الثمانينيات، اتسم وضع العلاقات بحصول تقدم مطرد للأداء الجزائري وسط ترحيب خفي وحذر من القوى الأجنبية الساعية لإحداث توازن إقليمي يضمن استمرار المشكلة ويزيد من تعقيدها، دون أمل في حلها أو في رجحان الكفة لصالح هذا الطرف أو ذاك، وفي هذه المرحلة التقى عنصران، الأول صادر عن صحراويي البوليساريو والثاني عن الجزائر:

أ – العنصر الأول:

وقد بدت إرهاصاته الأولى في المؤتمر الثاني لجبهة البوليساريو 25 أغسطس

1974؛ حيث حددت الجزائر كحليف إستراتيجي للجبهة. فبعد المسيرة الخضراء في نوفمبر 1975 واسترجاع المغرب للصحراء، أصبح المغرب هو المستعمر، وما قوى ذلك هو بقايا التجربة المرة لمؤسس البوليساريو عند تحركه لجلب الدعم من داخل المغرب، وفي ظل هذا التحول بدأ التنسيق مع إسبانيا لضمان مساعدتها في الانتشار داخل الصحراء. هذا من جهة، وحصل الارتماء الكلي في أحضان المشروع الجزائري من جهة أخرى، وتوج ذلك بإعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في 27 فبراير 1976، وما تلاه من تصاعد قوتها، خاصة أن المغرب لم يمارس سياسة جذب لهم بل حصل العكس، أي دفعهم لأحضان الجزائر (الشامي، 1980).

ب – العنصر الثاني:

لم تنظر الجزائر في استرجاع المغرب لصحرائه إلا تهديداً لوحدتها ووسيلة لتطويقها ومقدمة لإجهاض ثورتها، كما صرح بذلك الرئيس بومدين في خطاب ألقاه يوم 24 فبراير 1976، وما عزز ذلك هو سياسة التجاهل والعزل التي اعتمدها المغرب. ولهذا نجد أن الجزائر قررت رفض ومواجهة اتفاقية مدريد الثلاثية في 14نوفمبر 1975، **(والتي بموجبها أكدت إسبانيا تخليها عن الصحراء الغربية وإناطة إدارتها إلى إدارة مشتركة مؤقتة من قبل المغرب وموريتانيا وسكان الصحراء الغربية)**، وخوض حرب استنزاف سياسية وعسكرية طويلة الأمد. لقد وجدت الجزائر نفسها ملزمة التحرك العاجل وعلى كل المستويات لتجاوز العزلة التي حصلت لها عقب المسيرة الخضراء (مطعيش، 1992).

كما أن الجزائر أصبحت متصلبة إزاء أي حل سياسي للنزاع (الحسيني، 1984)، ووجه ذلك بتحرك عسكري للمغرب نجح في استرجاع إقليم وادي الذهب ميدانياً وتنظيم حملة لممثلي السكان لمبايعة العاهل المغربي في 14أغسطس 1979، ونشير هنا إلى أن وفاة الرئيس الجزائري بومدين في 1978 أدت لفشل مبادرة لتسوية المشكلات العالقة بين البلدين بصفة شاملة، ومع بداية الثمانينيات طرأت متغيرات دولية وإقليمية وازنة؛ مما دفع بكل من المغرب والجزائر إلى الدخول في مفاوضات سرية سنة 1981، إلا أنها فشلت بسبب تباعد مواقف البلدين؛ **حيث ركزت الجزائر على**: إشراك البوليساريو كمفاوض أصيل في النزاع، وتكون الجزائر بمثابة وسيط، وإقامة الجمهورية الصحراوية على أساس حدود معترف بها، يتم الاتفاق

بشأنها، واعتبار المغرب العربي هو الإطار الملائم لاستغلال خيرات المنطقة. **أما الموقف المغربي فركز على:** المفاوضات مع الجزائر، واعتبار مغربية الصحراء قراراً لا رجعة فيه، وإمكانية تطبيق مقررات منظمة الوحدة الإفريقية ولاسيما قرارات نيروبي الثانية القاضية بوقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء. (الحسيني، 1984).

ومن خلال ذلك كانت المواجهة الدبلوماسية قوية، فعلى صعيد منظمة الوحدة الإفريقية عمدت الجزائر إلى طرح القضية منذ سبتمبر 1977 مدعمة بخمس عشرة دولة عضواً في المنظمة، ومستفيدة من موقعها في منظمة عدم الانحياز، والتوسع السوفيتي في القارة الإفريقية من خلال تبني عدد من الأنظمة المستقلة حديثاً للتوجه الماركسي (مطعيش، 1992)، وفي اجتماع المنظمة بفريتاون سنة 1980 طرحت عضويتها إلا أن النصاب لم يكن متوافراً، وقد حاول المغرب سحب البساط عبر الموافقة في مؤتمر نيروبي الأول سنة 1981 على مسألة الاستفتاء. إلا أن الجزائر مارست ضغوطاً قوية على الأمين العام للمنظمة الذي قام باستدعاء الجمهورية الصحراوية للمؤتمر التاسع عشر للمنظمة بأديس أبابا سنة 1983، ودعا الطرفين إلى التفاوض، واكتمل ذلك في المؤتمر العشرين المنعقد أيضاً بأديس أبابا سنة 1984؛ حيث أعطيت العضوية الكاملة للجمهورية الصحراوية؛ مما اضطر المغرب إلى الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية (مطعيش، 1992). لقد شكلت سنة 1984 نقطة تحول في تعامل الأمم المتحدة مع نزاع الصحراء الغربية؛ حيث إنها منذ سنة 1976 كانت تربط قراراتها بتلك التي تخرج بها منظمة الوحدة الإفريقية؛ تجنباً لازدواجية الحلول وربما تعارضها **(التقرير الإستراتيجي للمغرب، 1997)**. وقد أدى ذلك إلى انتقال عملية حل النزاع إلى الأمم المتحدة، التي كانت حتى عام 1988 تكتفي بإصدار توصيات تدعو لحل سياسي عادل للقضية ارتكازاً على القرار رقم 1514، الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 14 ديسمبر 1968، والداعي للقضاء على جميع أشكال الاستعمار، ومن خلال ذلك وأمام اشتداد الهجمة الدبلوماسية، اتجه المغرب إلى تعزيز وجوده الميداني، مستفيداً في ذلك من التحولات الدولية العربية، المتمثلة أولاً: في سقوط الشاه "الشرطي" في الخليج وما فرضه من سعي أمريكا إلى رفع دعمها للأنظمة المتعاونة، والمغرب ضمنها، وقد لقب بـ "شرطي أمريكا"؛ نظراً لميوله لفتمنة إيران طبقاً لما طرحه "كيسنجر" و"بريجنسكي" وزيرا الدفاع الأسبقان بأمريكا في عهد الشاه "الشرطي"؛ حيث تم تزويده بكل ما يلزم من قبل أمريكا للنهوض بالمشروع النووي الذي بدأته إيران

في عهد الشاه "شرطي"، وحتى تغيير النظام الإيراني إلى جمهورية إسلامية في عام 1979م، ثانياً: في توقيع اتفاقية كامب ديفد وما فرضه هو الآخر من سعي غربي لتعميم الخطوة المصرية وفك الحصار عليها، وذلك هو ما قدمه المغرب في مؤتمر فاس 1982 فضلاً عن لقاء شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بفندق إيفران بالمغرب في عام 1984، وقد استفاد المغرب من الدعم العسكري للإدارة الأمريكية في عهد رونالد ريغان، واتجه هذا الدعم إلى ضمان التوازن العسكري بالمنطقة، واعتمد المغرب في هذا الصدد إستراتيجية عسكرية ذات شقين: تمثل الشق الأول في الوحدات المتنقلة "التي وضعت على كاهلها عمليات تمشيط الإقليم وتطهيره من قوات البوليساريو، وتمثل الشق الثاني في إقامة جدران دفاعية من الرمال والأحجار مع بعض البناءات وتجهيزات الرصد بالرادار والحماية بحقول الألغام" **(التقرير الإستراتيجي للمغرب، 1997)**، واكتمل ذلك بتحقيق اختراق مهم في المجال الدبلوماسي عبر توقيع المغرب لاتفاقية "الاتحاد العربي الإفريقي" مع ليبيا سنة 1986، التي من خلالها أوقف الدعم الليبي للبوليساريو. أما في النصف الثاني من الثمانينيات فقد بدأت المعطيات المحيطة بالقضية تتغير وعلى وجه الخصوص تراجع العائدات الجزائرية من المحروقات في مقابل ارتفاع الأعباء السياسية والاجتماعية الناجمة عن تحمل تكاليف احتضان البوليساريو، واتجاه عدد من بؤر التوتر والنزاعات في عالم المعالجة والمطالبة بفعالية أكبر للمنطقة الأممية، وقد انعكست تلك المعطيات على العلاقات المغربية الجزائرية، وذلك في ظل مناخ إيجابي في إطار العلاقات العربية – العربية من خلال توقيع اتفاق الطائف، وكان من ثماره التحضير لإنشاء اتحاد المغرب العربي، خصوصاً بعد حصول تفاهم مغربي أممي حول مشروع تسوية لقضية الصحراء (مطعيش، 1992).

ثالثاً – التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري:

تجددت آمال التقارب المغربي الجزائري مع مجيء بوتفليقة للحكم إلا أن وفاة الحسن الثاني أدت إلى تبخر تلك الآمال، ليقع بعده انهيار مفاجئ في هذا المسار بعد اتهام الجزائر للمغرب بإيواء الجماعات المسلحة الجزائرية، وفي نهاية عقد الثمانينيات، تقدم الأمين العام للأمم المتحدة (خافيير ديكويلار) باشتراك مع منظمة الوحدة الإفريقية بمقترحات لتسوية سلمية لمشكلة الصحراء إلى الطرفين، وتقوم هذه المقترحات على أساس تنظيم استفتاء لتقرير مصير الإقليم في اتجاه خيارين: الاندماج مع المغرب أو الاستقلال عنه، وقد قبل الطرفان من حيث المبدأ بهذه الخطة

في 30 أغسطس 1988، وعلى ضوء ذلك عيّن ممثل خاص للأمين العام الأممي قام بوضع خطة تفصيلية لتنظيم الاستفتاء، وأصدر مجلس الأمن في 19 إبريل 1991 القرار الأممي 690 بإنشاء بعثة أممية في إقليم الصحراء الغربية "سميت مينورسو" بالمغرب، سعا إلى الإشراف على مسلسل الاستفتاء على أساس أن يبدأ سريان وقف إطلاق النار في 6 سبتمبر 1991، وقد هدف المسلسل الأممي إلى الوصول لحل عادل ونهائي لمسألة الصحراء الغربية، تمكن سكان الإقليم من ممارسة حق تقرير المصير والاختيار – دون أية قيود عسكرية أو إدارية – بين الاستقلال والاندماج مع المغرب **(تقريرا الأمين العام رقم S21360 ورقم S22464، 1990/1991).**

وجاء تبلور هذا المشروع إفرازاً لسلسلة تطورات نوعية في المنطقة، وتوازى ذلك مع عودة العلاقات الدبلوماسية المغربية الجزائرية بعد قطيعة دامت 14 عاماً، وذلك على إثر لقاء 10 يونيو 1988 بين الملك الراحل الحسن الثاني والرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد، وهذا التقارب أشّر لتراخي قبضة المؤسسة العسكرية الجزائرية في توجيه السياسة الخارجية للجزائر من جهة أولى، كما ساعد على دعم عملية التفاهم على تسوية نزاع الصحراء الغربية عبر إجراء استفتاء بإشراف أممي، وهي خطة جرى التفاوض عليها طيلة (1988–1990)، من جهة ثانية فشل سياسات المحاور الثنائية، وخصوصاً بعد التجربة المرة لمحور المغرب ليبيا في مقابل محور الجزائر تونس موريتانيا، التي أدت لإضعاف جميع الأطراف من جهة ثالثة، وهي تطورات ارتبطت بتراجع حدة الضغط الأجنبي على المنطقة الناجم عن تقلص حدة التقاطب الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي؛ بسبب بداية تفكك المعسكر الشرقي، دون إغفال البروز المتصاعد للتقاطب الفرنسي الأمريكي، وكذا تبلور تحدي التكتل الأوروبي في مواجهة دول الشمال الإفريقي. إلا أن فترة الازدهار في العلاقات المغاربية عموماً والمغربية الجزائرية خصوصاً لم تدم طويلاً؛ حيث عاد الاحتراب المغربي الجزائري الذي جاء محصلة طبيعية للتطورات التي عرفها النظام السياسي الجزائري وصعود التيار المناهض للمغرب داخله، ولاسيما انهيار الوضع الأمني الجزائري، واستفحال أزمة الاستفتاء بالصحراء المغربية، وقد ظهرت إرهاصات تجدد النزاع "البارد" بين البلدين وانعكاسه على مسيرة الاتحاد المغاربي في ربيع عام 1993، عندما دعا وزير الخارجية المغربي – آنذاك – عبد اللطيف الفيلالي، إلى وقفة مراجعة للاتحاد المغاربي بسبب مواقف الجزائر المستفزة للمغرب في قضية الصحراء، وجاءت أحداث فندق أطلس أسني بمراكش في أغسطس 1994 – التي تورط

فيها فرنسيون من أصل جزائري قاموا بإدخال السلاح للمغرب بغية القيام بتفجيرات – لتقدم الدليل على إصابة المنطقة المغاربية ككل بعدوى الإرهاب. (مطعيش، 1992)، وقد نتج عن ذلك عودة سياسة المحاور الثنائية في المنطقة التي ارتكزت على حاجة كل من تونس والجزائر لتنسيق جهودهما في مواجهة الإسلاميين في البداية؛ ليتطور الأمر فيما بعد إلى محاولة تنسيق المواقف إزاء المشاريع الأوروبية والأمريكية المطروحة على المنطقة؛ مما عزز ذلك من السياسات الغربية الجديدة تجاه المنطقة وإعادة هيكلة التنافس الدولي حولها وبروز الاستقطاب الفرنسي الأمريكي عبر طرح عدة مشاريع لإدماجها في خطط التحكم السياسي والهيمنة الاقتصادية والضبط العسكري؛ بما يحول دون تمكن الدول المغاربية من بناء وحدة حقيقية بينها (الأعرج، 2005).

أ– الأزمة الحالية في التسوية الأممية والخلاف المغربي الجزائري:

إن احتمالات تسوية الخلافات المغربية الجزائرية وحصول انفراج في العلاقات بين البلدين أمر مستبعد في المستقبل، والمحتمل هو استمرار الوضع الحالي الذي يشبه حالة حرب باردة متحكم فيه، ومع وصول مسلسل التسوية الأممية للأزمة، أخذت الأمم المتحدة تدفع في اتجاه مشروع حل سياسي متفاوض عليه، وهو ما أدى لتعيين جيمس بيكر كمبعوث شخصي للأمين العام للأمم المتحدة، يضطلع بوظيفة رعاية التفاوض حول هذا المشروع وتقريب وجهات النظر إزاءه، وهو ما تم بشكل واضح في لقاء برلين في سبتمبر 2000، الذي أعلن فيه المغرب استعداده للدخول في حوار صريح حول موضوع الحل السياسي؛ مما أدى لقلب التوازن المغربي الجزائري بخصوص قضية الصحراء، ولاسيما بعد إعلان الأمم المتحدة لمشروع اتفاق الإطار الخاص بالحكم الذاتي في يوليو 2001، الذي قوبل بمعارضة جزائرية شديدة. إلى جانب هذا التحول الإستراتيجي في تدبير الأمم المتحدة لنزاع الصحراء المغربية، أضيفت كل من قضيتي فتح الحدود كمطلب مغربي وقضية تفعيل الاتحاد المغاربي وعقد القمة الرئاسية له كمطلب جزائري، ليشكل كل ذلك المحاور الأساسية للخلاف المغربي الجزائري في الظرف الراهن، وهو ما أدى إلى إحياء الملفات القديمة، وعلى رأسها ملف ترسيم الحدود بين البلدين والتعاون الأمني بينهما، والتضارب في السياسات إزاء المشاريع الأوروبية والأمريكية للمنطقة ولاسيما بعد السعي الجزائري للاندماج في المنظومة المتوسطية عسكرياً (الناتو في فبراير 2000) واقتصادياً (اتفاق الشراكة مع الاتحاد

الأوروبي)، والحرص الجزائري على إبعاد المغرب من المجال الإفريقي بعد الدعم الذي قدمته الجزائر للمبادرة الليبية المتعلقة بالاتحاد الإفريقي، التي أعلن عنها في إطار القمة الإفريقية الاستثنائية سرت الثانية، وهو تفاهم كان من آثاره حضور البوليساريو في تلك القمة؛ مما عاق إمكانية عودة المغرب للمنظمة الإفريقية والتي أصبحت بدءاً من هذه السنة تدعى بالاتحاد الإفريقي، وفي المقابل رغبة الجزائر في النشاط من خلال القناة الفرنسية في إفريقيا عبر حضورها القمة الفرنسية الإفريقية ياوندي في أواسط يناير 2001؛ وذلك بعد أن قاطعتها منذ بداية السبعينيات، فضلاً عن عودة أجواء سباق التسلح، الذي انخرطت فيه الجزائر من السنة الماضية، عندما أقدمت على اقتناء أسلحة بريطانية بتغطية قطرية بقيمة 7,5 ملايين دولار، ثم تلتها هذه السنة الصفقة العسكرية الضخمة من روسيا بقيمة 2,5 مليار دولار في أثناء زيارة بوتفليقة لروسيا في أبريل 2001، وقد أسهمت التطورات التي عرفتها الساحة الدولية بعد تفجيرات 11سبتمبر 2001 في إيجاد حالة استقطاب بين البلدين إزاء الحملة الأمريكية ضد الإرهاب، وهو استقطاب أسهم في خلخلة التوازنات الإستراتيجية في المنطقة، وتبرز محاور الصدام الجزائري المغربي في قضية الصحراء وأطروحة التقسيم؛ حيث شهدت العلاقات المغربية الجزائرية انحداراً رهيباً في أواخر شباط/فبراير المنصرم، وذلك بعد تقديم الأمين العام "كوفي أنان" لتقريره حول وضعية عملية التسوية الأممية بالصحراء والخيارات المستقبلية لها، وهي: (إجراء الاستفتاء، ومنح حكم ذاتي موسع في إطار السيادة المغربية، وتقسيم الصحراء بين البوليساريو والمغرب، وسحب بعثة مينورسو من الصحراء (الأعرج، 2005).

ب – الاختلاف حول الإحياء الشامل للاتحاد المغاربي:

أدى استمرار العجز عن حسم الأزمة الأمنية الداخلية للجزائر إلى إيجاد عامل موحد للنظام الجزائري خصوصاً بعد اشتداد الضغط والنقد الموجه للعسكر، يتمثل في السعي لتعويض الفشل الداخلي بانتصارات دبلوماسية، وذلك عبر التمكن من إحياء الاتحاد المغاربي بزعامة جزائرية، واستثمار التغيرات الحاصلة في المشهد المغاربي ولاسيما بعد وفاة الملك المغربي الحسن الثاني، ثم الاتجاه نحو تخفيف الحصار على ليبيا؛ مما قلص من الموانع التي تقف في وجه الرغبة الجزائرية لصالح مشروع الزعامة المغاربية لها؛ بحيث برز رهان جزائري لعقد القمة المغاربية قبل نهاية عام 2001. وشكل اجتماع مجلس وزراء الخارجية المغاربيين

في مارس 2001 الخطوة الأولى في هذا المسار. إلا أن الفشل كان مآل هذه الخطوة بسبب غياب المغرب، وبعد جمود مؤقت للمبادرة تمكن العمل المغاربي من استئناف ديناميته عبر تنظيم اجتماع في 5–6 سبتمبر 2001 الدورة الرابعة لمجلس الشورى المغاربي بمشاركة جميع الدول المغاربية، وبعده اجتماع وزراء خارجية الاتحاد في أواسط يناير 2002، الذي تمكن من تحديد أمين عام جديد للاتحاد وانطلاق التحضير الجدي لعقد القمة المغاربية. إلا أن تجدد الأزمة في مسلسل التسوية الأممية لقضية الصحراء مع صدور تقرير الأمين العام "كوفي أنان" حول الموضوع الذي كشف فيه عن وجود استعداد جزائري لمناقشة مشروع تقسيم للصحراء بين المغرب والبوليساريو؛ مما أطلق حملة مغربية مضادة، وعلى الرغم من احتوائها في الفترة الماضية فإنها تجددت في الآونة الأخيرة، ونتج عنها فشل انعقاد القمة المغاربية في يونيو 2002 وتأجيلها في آخر لحظة، بعد فشل إقناع المغرب بحضور القمة فضلاً عن موريتانيا؛ مما دعا ليبيا أن تطلب التأجيل. ويمثل هذا التضارب في الموقف من عملية الاندماج المغاربي العامل الثاني وراء استمرار الخلافات المغربية الجزائرية، التي تعكس في العمق صراعاً حول الزعامة المغاربية (الأعرج، 2005).

ج – قضية الحدود بين البلدين:

أضيفت هذه النقطة بشكل مفاجئ إلى أجندة الملفات بين البلدين؛ حيث أعلنت الجزائر أواخر شهر يوليو 2001 استعدادها لرفع ملف الحدود مع المغرب إلى الأمم المتحدة، من أجل الفصل بصفة نهائية في ذلك الخلاف؛ وذلك من أجل الترسيم النهائي للحدود، وتنطلق الجزائر من اتفاقية يونيو 1972، وما يفسر سعيها لطرح الملف هو بروز مسعى مغربي لمراجعة الموضوع كلية بعد ظهور التقسيم، ولاسيما أن المغرب لم يصادق نهائياً على الاتفاقية لاسترجاع المغرب لصحرائه، وهو ما لم يتم (الأعرج، 2005).

المبحث الثالث – حدود التصعيد في العلاقات الجزائرية المغربية بعد ثورات الربيع العربي

تمهيد:

إن تجدد الخلاف المغربي الجزائري بشأن مسألة حقوق الإنسان في منطقة الصحراء الغربية "تلك المستعمرة الإسبانية الخاضعة لإدارة المغرب" بعد استدعاء دولة المغرب سفيرها لدى الجزائر "عبد الله بلقزيز" في الأول من نوفمبر

2013، احتجاجاً على خطاب للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في اجتماع "أبوجا أكتسي الإفريقي"، وانتقل الخلاف نتيجة شدته بين البلدين لأول مرة من الدوائر الرسمية إلى الأوساط الشعبية، خاصة في المناطق الحدودية بينهما (الإسناوي، 2013).

أولاً – أسباب تجدد الخلاف بين الدولتين:

ترجع إعادة توتر العلاقات بين البلدين لعدة أسباب، ارتبط أهمها بخطاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في مؤتمر "أبوجا أكتسي" الذي ألقاه في نهاية أكتوبر 2013 وزير العدل الجزائري الطيب لوح، والذي دعا فيه إلى إنشاء آلية دولية لمراقبة حقوق الإنسان في الأراضي التي يسيطر عليها المغرب في الصحراء الغربية، لعل أهمها:

1 – اعتداء بعض الشباب المغاربة على القنصلية الجزائرية بالدار البيضاء في الأول من نوفمبر 2013، وإنزال العلم الجزائري وتدنيسه على حد وصف وسائل الإعلام الجزائرية؛ مما أثار حفيظة السلطات الجزائرية وشعبها.

2 – التصعيد المغربي للأزمة، وإشعال حرب إعلامية على تصريحات الرئيس الجزائري، بحسبانها تدخلاً واضحاً في قضية حساسة ومصيرية بالنسبة للجزائريين.

3 – تأثير ما يدور داخل الأروقة المغربية وفي وسائل الإعلام الرسمية للدولة، المتمثل في أن "الجزائر تحتضن جبهة البوليساريو الانفصالية فوق أراضيها، وأنها تدعمها للانفصال بالمال والسلاح" في إثارة واحتقان الشارعين المغربي والجزائري معاً.

4 – إصرار الجزائر على مطالبتها بتفسير مفصل للإجراءات الأمنية التي طبقتها السلطات المغربية لحماية البعثات الدبلوماسية الجزائرية، ورفضها إعراب السفير المغربي عن أسف حكومته وإدانتها الحادث.

5 – استمرار إعلان الجزائر بشكل مباشر خلال تلك الأزمة تأييدها لاستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، وتدعيم جبهة البوليساريو، واعترافها أيضاً في الأزمة ذاتها بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي أعلنتها الجبهة من طرف واحد، وهو الموقف الذي يراه المغرب تحدياً له من قبل الجزائر.

6 – تمسك حكام البلدين بمجرد اندلاع الأزمة بمواقفهما السابقة من القضية

لعدم حلها باستفتاء شعبي بين السكان، سواء بالاستقلال أو بالانضمام لأي جهة من الدولتين؛ وذلك لاعتقاد كل منهما بأن استيلاء بلاده على المنطقة أو زيادة نفوذه فيها أفضل له ويكسبه شعبية.

7 – هناك أسباب أخرى ملغومة تجدد الصراع بين الطرفين، وتؤدي بين الحين والآخر إلى اشتعال الأزمة، منها: حادثة اختطاف الطائرة المغربية التي كانت تقل جنوداً جزائريين عام 1956، وكذلك حرب الرمال التي اندلعت على حدود البلدين، فضلاً عن تفجيرات فندق إيسني بمراكش، التي يرى المغرب أن منفذيها من أصول جزائرية، إضافة إلى إصرار الجزائر على إغلاق الحدود بين الدولتين، وقضايا أخرى تتعلق بالتهريب، وأمن الحدود، وممتلكات الجزائريين المصادرة منذ عام 1975 (الإسناوي، 2013).

ثانياً – ردود فعل الطرفين تجاه الأزمة:

بسبب استدعاء الرباط لسفيرها بالجزائر بعد خطاب بوتفليقة، وكذلك قيام بعض الشباب المغربي بإنزال العلم الجزائري من فوق القنصلية الجزائرية بالدار البيضاء، حدثت مجموعة من ردود الفعل على المستويين الرسمي وغير الرسمي أدت إلى اشتعال الأزمة وعدم حسمها حتى الآن؛ حيث اقتصرت ردود الفعل غير الرسمية على دولة الجزائر؛ فانطلقت مسيرات تحمل العلم الجزائري في المناطق الحدودية بين البلدين، أدت إلى حدوث مواجهات بين مغاربة وجزائريين في المنطقة العازلة بين الدولتين، بالشمال الغربي لولاية تلمسان الحدودية، المحاذية لولاية السعدية المغربية. واندلعت مواجهات أيضاً في ولاية بشار الجزائرية المحاذية للحدود الجنوبية المغربية. وحاول مئات المواطنين الجزائريين الغاضبين بمدينة وهران محاصرة القنصلية المغربية بالمدينة، ورفع العلم الجزائري عليها.

أما على المستوى الرسمي، فاقتصر رد الفعل الأقوى على دولة المغرب دون الجزائر التي لم يكن لها رد فعل رسمي من قبل سلطاتها الرسمية تجاه التصريحات المغربية التي توصف بالعنيفة تجاه السلطات الجزائرية؛ فقد اتهم العاهل المغربي الجزائر في خطاب شديد اللهجة، وجهه في الثامن من نوفمبر 2013، إلى الشعب المغربي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء، بأن الحكومة الجزائرية تقف عائقاً أمام الاندماج المغربي، و"أن السبب الرئيس في التعامل غير المنصف مع المغرب يرجع بالأساس لما يقدمه الخصوم من أموال ومنافع في محاولة لشراء أصوات ومواقف

بعض المنظمات المعادية لبلادنا، وذلك في إهدار لثروات وخيرات شعب شقيق لا تعميه هذه المسألة، وهنا يقصد ملك المغرب في تصريحاته السلطات الجزائرية، وأضاف الملك محمد السادس، في تصريحات أخرى وصفت بالتحذيرية للسلطة الجزائرية، أن "المغرب يرفض أن يتلقى الدروس في هذا المجال، خصوصا من طرف ينتهك حقوق الإنسان بطريقة ممنهجة"، مستكملاً أن "من يرد المزايدة على المغرب فعليه أن يهبط إلى تندوق، ويتابع ما يشهده عدد من المناطق المجاورة من خروقات لأبسط حقوق الإنسان". في حين اتسم رد الفعل الرسمي للسلطة الجزائرية على تصريحات ملك المغرب بدعوات للتعقل وضبط النفس، وعلى المستوى الرسمي أيضاً، استدعى المغرب سفيره في الجزائر للتشاور، واتهمت وكالة الأنباء المغربية، الوكالة الرسمية للدولة، في تصريحات نشرت أخيراً، الجزائر بأنها تفتعل أزمة في قضية الصحراء الغربية من أجل خدمة مخططاتها في الهيمنة على المنطقة، ومحاولة لتحويل الأنظار لتجنب الحديث عن الوضع المأساوي لحقوق الإنسان في أراضيها (الإسناوي، 2013).

ثالثاً – مخاطر التوتر واحتمالات التهدئة:

استمرار تصعيد الخلاف بين البلدين لا يضر طرفاً دون الآخر، وإنما يضر المنطقة بأكملها، خصوصاً أن الدولتين لهما قوتهما في المنطقة، وقادرتان على ضبط إيقاع التوترات في المنطقة، وتتمثل أهم مخاطر الخلاف الجزائري– المغربي في أن:

1 – استمرار التوتر بين البلدين في ظل الظروف الراهنة يعني فشل تحقيق تعاون عسكري بين البلدين من أجل مواجهة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، ومن ثم تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة مضطربة.

2 – استمرار الخلافات السياسية الثنائية بين البلدين يؤدي إلى إخفاق التكامل في المنطقة إلى الأبد، على الرغم من توافر مقومات التكامل بين بلدان المغرب العربي، وكذلك فإن استمرار التوتر بينهما يؤدي إلى استمرار غلق الحدود بين البلدين.

أما عن احتمالات التهدئة، وخفض حدة الخلاف بين البلدين، فهناك عدة عوامل قد تؤدي إلى حسم التوتر، ولو مؤقتاً، لعل أهمها (صبيحة بخوش، 2007):

1 – دور الدبلوماسية الشعبية، التي تتمثل في دور الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني للبلدين، والتي ربما تؤدي دوراً سريعاً قي تقارب شعوب الدولتين؛

فهناك مبادرة أطلقها عدد من الأحزاب الجزائرية لزيارة المغرب بهدف وضع خريطة طريق تضم مجموعة من الأهداف، من بينها تنظيم ملتقيات مغاربية لتوحيد وجهات النظر والرؤى، وأيضاً التوجه إلى القنصلية الجزائرية بمدينة الدار البيضاء لرفع العلم الجزائري، ووضع باقة من الورد كعربون محبة بين البلدين. وتتمثل أهم الأحزاب الجزائرية التي أطلقت تلك المبادرة في: حركة الوطنيين الأحرار لخضر بن سعيد، وحزب العدل والبيان الذي يرأسه نعيمة صالحي، وحزب الحكم الراشد، وجبهة النضال الوطني، إلى جانب أحزاب سياسية أخرى، وممثلين من المجتمع المدني. ويدعم هذه المبادرة من الجانب المغربي عشرة أحزاب سياسية، من أهمها حزب العدالة والتنمية.

2 – تأجيل زيارة جون كيري للدولتين يرجع إلى حساسية الموقف الذي يتطلب زيارة تتضمن حلولاً للخلاف بينهما؛ لأن واشنطن تريد الحفاظ على علاقات متوازنة مع البلدين، والتخفيف من حدة الصراع الذي عاود الاشتعال فيما بينهما أخيراً؛ لأن تجدد الخلاف المغربي– الجزائري ينسف طموح واشنطن في تحقيق تعاون مع البلدين.

3 – التحرك الفرنسي لأداء دور في حسم الأزمة بين البلدين، خصوصاً بعد تأجيل زيارة وزير الخارجية الأمريكي للدولتين؛ حيث إن من مصلحة فرنسا أن تكون فاعلاً رئيساً في تهدئة الخلاف؛ لأن دولتي المغرب والجزائر تعدان مناطق تنافس وبناء نفوذ بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والدول الاستعمارية السابقة في المنطقة، وتحديداً فرنسا، من جهة أخرى.

4 – النتائج المحتملة للقاء وزيري خارجيتي البلدين أخيراً بالعاصمة المالية "باماكو" على هامش اجتماع وزاري؛ حيث تناول اللقاء الذي جمع أيضاً بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، وحضره عدد من وزراء الدول الإفريقية، وعدد من ممثلي المنظمات الإقليمية – سبل الخروج من المأزق الحالي بين الدولتين، ومحاولة إذابة جليد الخلافات بينهما.

5 – النتائج المترتبة على تغيير رئيس الاستعلامات المغربية، الذي ربما تعود إقالته بشكل مباشر، وفقاً لما تردده وسائل الإعلام المغربية، إلى الصدام الذي حدث أخيراً بين الدولتين؛ لأنه ربما تسعى القيادة الجديدة في جهاز الاستخبارات المغربي إلى تهدئة الأزمة؛ نظراً لتأزم العلاقات بين البلدين التي كانت قد اقتربت من إعادة فتح

الحدود البرية المغلقة بينهما منذ عام 1994، إثر فرض المغرب التأشيرة على الجزائريين لدخول أراضيها، خصوصاً أن دولة الجزائر بدأت تعلن رسمياً – قبل تلك الأزمة بشهور قليلة – اتجاهها لفتح الحدود، وأن مسألة عودة العلاقات الطبيعية مع المغرب بفتح حدود البلدين مسألة تحظى بالأولوية (بخوش، 2007).

رابعاً – الربيع العربي وتقييم الأوضاع الإقليمية على العلاقات الجزائرية المغربية:

تُعد الجزائر فاعلاً محورياً في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل خاصة بعد دورها في محاولة استتباب الأمن، وأدائها دور الوسيط السياسي والفاعل الدبلوماسي في أكثر من مناسبة سواء في أزمة مالي، والمجهودات التي قطعتها الدبلوماسية الجزائرية في عمليتها للخروج بحلول ميدانية وسياسية للأزمة، وكذا الأزمة الليبية ودور الجزائر في الدعوة لجلسات الحوار بين أطراف النزاع الليبي قصد بلوغ اتفاق جدي لأزمة السلطة والشرعية في الدولة، التي أضحى الانفلات الأمني والنزاع الداخلي يشكّل خطراً على الدولة الجزائرية، وهذا على إثر ما تعانيه حدودها على المستويات الثلاثة: الهجرة غير الشرعية، وتهريب الأسلحة، والتنظيمات الإرهابية المسلحة، ومن جهتها تعتبر الحدود التونسية محل اهتمام كبير في جدول أعمال الحكومة الجزائرية، وهذا من منظور أحداث سوسة وما سبقها من عمليات إرهابية أكدت عقبها السلطات الجزائرية أنها تؤكد التعاون الأمني والعسكري بين الحكومتين الجزائرية والتونسية، ناهيك عن التوتر الدبلوماسي الذي تشهده العلاقات الجزائرية – المغربية في العديد من المناسبات، التي تهدد بعصف المقومات التاريخية والسياسية التي تربط البلدين؛ فهذه المتغيرات أدت إلى تشكيل سياسة خارجية جزائرية تتميّز بعمقها الأمني، خاصة تجاه الدول العربية التي شهدت موجات التحول الديمقراطي، ومازالت تعرف أزمات داخلية وتعاني من تهديدات أمنية؛ تخوفاً من اتساع الرقعة لتضم الجزائر كدولة مازالت تحتمي بالشرعية الثورية كغطاء يضمن ديمومة السلطة السياسية القائمة دون غيرها، وتسقط على إثرها سلطة سياسية مازالت تعايش تحدّياً كبيراً أمام ما تشهده الجزائر من تقشّف مالي وأزمات اجتماعية واقتصادية تعيشها البلاد، في ظل تناقص في حجم التأييد الشعبي والدعم الجماهيري للسياسة العامة للدولة، التي باتت تعبّر عن انفراد بالسلطة والدخول في مرحلة انسداد سياسي ستشكل العديد من العوائق أمام النظام السياسي القائم ومؤسساته (السويدي، 2014).

وقد فرضت الثورات العربية على الجزائر إعادة تقييم الأوضاع المحلية والإقليمية ومراجعة السياسات العامة، منها موضوع العلاقات مع المغرب، لهذا بدأت مؤسسة الرئاسة الجزائرية التفكير جدياً في التقارب مع الرباط، وتغليب سياسة الانفتاح مع دول الجوار التي شهدت ثورات أو إصلاحات دستورية، امتصاصاً للغضب الشعبي وتخفيفاً للضغط ومجاراة "محسوبة" للتحولات التي أفرزتها موجات التغيير العاتية، ويبدي الرئيس بوتفليقة مرونة بالنظر إلى خلفيته الدبلوماسية ومقدرته التفاوضية مع القوى المؤثرة في صنع القرار؛ حيث رأت السلطة الجزائرية ضرورة كسر عزلتها الإقليمية وما جرته عليها دبلوماسيتها المتعثرة والمخاصمة إلى حد ما للثورات؛ فبادرت باستقبال ممثلين عن الفائزين في انتخابات تونس والمغرب، وكان البلد الأول الذي يزوره وزير الخارجية المغربي الجديد الإسلامي سعد الدين العثماني هو الجزائر؛ حيث استقبله الرئيس بوتفليقة شخصياً بحفاوة، وقبله حل زعيم حركة النهضة التونسية راشد الغنوشي ضيفاً عزيزاً على الجزائر، لكن يبقى أن الجانبين المغربي والجزائري يريدان إحداث اختراق ما في العلاقات المغربية الجزائرية، والالتفاف على ملف الصحراء الغربية، وهو أم الأزمات، وباني الحواجز، ومانع الثقة، ومولد الضغائن، وموقظ الفتن، وأصل كل بلية بين الجارين الشقيقين (مصطفى، 2010).

ويرى فيه البعض أنه من نوع الخلاف الذي يُتوارث وتنتقل عدواه حتى إلى القوى السياسية الجديدة؛ ربما لأنه ممتد في طول التاريخ وعرضه، وأحاطت به الشكوك من كل جوانبه، وتخطفته هواجس المؤامرات، وأغلقت عليه المنافذ قبضة العسكر الجزائري والقصر المغربي، لكن يمكن تسييره بما يخدم مصالح الشعبين والبلدين؛ بحيث يضخ الدماء في العروق. وحتى إن غابت إرادة الحل والتسوية النهائية، فلا أقل من إدارة هذا الملف المستعصي والمعقد بما يحقق للبلدين رفع مستوى التعاون الاقتصادي، ويعيد فتح الحدود المغلقة منذ 1994م.

والجيل الجديد الذي يتولى اليوم إدارة الملفات الحكومية في المغرب ومثله مستقبلاً في الجزائر ليس مُحملاً بكثير من عقد وحسابات الطبقة الحاكمة السابقة، ولديه من الجرأة والإرادة ما يمكننه من تجاوز عقبة ملف الصحراء الغربية، وليس مطالباً اليوم ولا غداً أن يجد حلاً عادلاً للقضية، فالحل لا يأتي عبر جرعة واحدة؛ لأن قبضتي القصر المغربي والعسكر الجزائري لا تسمحان بأي نقاش حول المسألة خارج مجالسها ودوائرها، لكن المشكلة وإن عمرت طويلاً، فإنها قد لا

تتحمل المزيد من التعقيدات، خاصة مع الضغوط الدولية؛ حيث توصي دراسات وتقارير غربية بضرورة "إيجاد تسوية نهائية لقضية الصحراء"، التي تشكل "عقبة أمام أمن المنطقة وتعوق إرساء تعاون اقتصادي حقيقي في منطقة المغرب العربي والساحل".

ثم هناك ما هو أهم من هذه القضية التي أُريد لها أن تنسف كل محاولات رأب الصدع في العلاقات بين البلدين الشقيقين، وهو رياح التحولات السياسية والتوجهات الديمقراطية التي فرضتها شعوب المنطقة، فالجزائر والمغرب وحتى جبهة بوليساريو (تأسست في 1973 وتهدف إلى إقامة دولة مستقلة في إقليم الصحراء الغربية) تشهد تغيرات ومطالب ملحة وضاغطة لتأسيس ديمقراطية حقيقية، لا يعوقها إرث استعماري، ولا تنسفها أزمات أنظمة ما بعد الاستقلال. ولا أحد مستعد ممن أتت أو تأتي به الانتخابات النزيهة من سياسيي الجيل الجديد لأن يغرق في تفاصيل ومتاهات الملفات المستعصية، فإرادة التصالح والالتفاف على الأزمات المتوارثة أقوى وأبقى (مصطفى، 2010). إن مسألة العلاقات بين المغرب والجزائر لا تهم البلدين فقط، فالأمر أكبر وأعمق من ذلك، وهو يرتبط بمصير اتحاد المغرب العربي المعطل منذ زمن، باعتبار الدولتين تمثلان قطبي المغرب العربي ومحوريه المركزيين؛ من حيث الموارد البشرية والناتج الخام الإجمالي للمنطقة، ويمكن تشبيههما بفرنسا وألمانيا في المجموعة الأوروبية، اللتين انتقلتا من حروب تاريخية طاحنة في السابق، إلى مبادرة بسيطة من الفحم والفولاذ جمعت بينهما في الخمسينيات من القرن الماضي، لتشكلا نواة تأسيس الاتحاد الأوروبي فيما بعد.

ويمكن للجزائر والمغرب أن يؤديا المهمة نفسها، بإنعاش المغرب العربي وضخ الدماء في عروقه وبعثه مجدداً، ولكن هذا متوقف على إعادة فتح الحدود المغلقة بين البلدين، ليس لتشجيع التجارة وعبور السلع فقط، وإنما لتمكين الشعبين من حرية التنقل وتشجيع المبادرات الثنائية أيضاً، وهناك مخاوف من التغلغل الغربي بخلفية أمنية في المنطقة، وجد منفذاً ومسوغاً له في الحرب الأخيرة للإطاحة بالقذافي، وثمة هواجس أيضاً من أن يمتد "الطوفان الليبي" إلى باقي دول المغرب العربي، وهو ما قد يفرض على البلدين إعادة صياغة العلاقات الثنائية، والاستجابة المرنة للتطلعات الشعبية التي فرضت التغيير، وكذا التعامل الحذر مع تحول السلوك

الغربي البراغماتي باتجاه الانفتاح على الإسلاميين ودعمه للديمقراطيات الناشئة ومجاراته للتيار الصاعد واستعداده للتعاون معه.

والظروف اليوم مهيأة أكثر من أي وقت مضى للاتفاق على خطة عمل بين البلدين تدار بها العلاقات مستقبلاً، وما عادت خلافات الأمس تشكل قضايا مصيرية اليوم توالي عليها الأنظمة وتعادي، وإنما هناك تطلعات وقضايا تنمية ونهضة وانشغالات فرضتها موجات الثورات العربية، وهناك صحوة عربية يتوقع لها أن تنكسر أمامها الجدر التي خلفها الاستعمار، وتلك التي صنعتها أنظمة الاستبداد (الإسناوي، 2013).

خامساً – السياسة الخارجية للجزائر في ظل ثورات الربيع:

يعتبر التغيير والتأثير الموقفي في السياسة الخارجية من السمات الجوهرية التي تميّزها عن باقي السياسات التي تتبعها الدولة؛ وهذا لتأثر النظام السياسي الدائم بالبيئة الخارجية ومتغيّرات النظام الدولي القائم، وكذا ما تفرزه التقلّبات الدائمة لبعض الوحدات السياسية على مستوى سياساتها الخارجية، وتلعب موازين القوى الإقليمية والدولية دوراً عاماً في تصميم ووضع سياسات تتأقلم مع الوضع القائم، بالتناسب مع قدرات النظام السياسي وحتى عوامل قوّته ودرجاتها؛ حيث انصرف تشارلز هيرمان إلى التمييز بين أربعة أشكال من التغيّر في السياسة الخارجية:

التغير التكيفي: وهو يمثّل ذلك التحول في اهتمامات النظام السياسي تجاه موضوع أو قضية معينة، مع بقاء واستمرار السياسة الخارجية في أهدافها والأدوات المستعملة في تحديدها.

التغير البرنامجي: ويقصد بذلك التغير على مستوى أدوات السياسة الخارجية، والاستبدال بالمعيار العسكري المعيار التفاوضي والسياسي، في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة مع الحفاظ على الأهداف.

التغير في الأهداف: ويشير ذلك إلى وجود تغيير جذري في تحديد أهداف السياسة الخارجية الخاص بنظام سياسي ما، وهذا يتبعه تغيير على مستوى الأدوات والبرامج المتبعة.

التغير في توجهات السياسة الخارجية: وهو أكثر أشكال التغير تعقيداً وتأثيراً على السياسة الخارجية لأي نظام سياسي؛ وذلك لارتباطه بتغير التوجه العام

للسياسة الخارجية وما ينجر عنه من تغير على مستوى الأدوات والأهداف والإستراتيجيات المتبعة في ذلك أيضاً.

إن التغير في السياسة الخارجية يكون بشكل نسبي أو كلّي، وعادة ما يكون السبب في هذا التغير أمنياً بالدرجة الأولى خاصة إن كان الأمر متعلقاً بدولة لها حدود سياسية مع دول تشهد أزمات وتهديدات أمنية ناتجة من غياب السلطة المركزية، كحالة الدولة الليبية مثلاً، فهذا من شأنه تهديد أمن الدولة – كالجزائر – وتهديد أمن الفرد من الشعب الجزائري، ومن هذا المنطلق يكون رصد تحول مفهوم الأمن، وعلاقته بالسياسة الخارجية للدولة مهما قصد إعطاء تصور عام لسياسة الدفاع المتخذة من الطرف الجزائري، تجاه دول الجوار ومحيط الجوار القريب لحدودها السياسية، ولاعتبارات قانونية وأخرى سياسية يتشكل لنا البعد السياسي في تكوين القيمة الأمنية في السياسة الخارجية، وذلك يتجلى في الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى، وهذا ما جعل مفهوم الأمن مرتبطاً بدلالات سياسية وأبعاد تعكس فلسفة الدولة في الحفاظ على أمنها؛ إذ تهدف الدولة إلى تعريفه واستعماله بالشكل الذي يتناسب وتوجهاتها ويحتوي أهدافاً سياسية كبرى كحماية الكيان وصيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية، وحتى التهديدات الداخلية؛ أي أن الاقتراب للأمن هو صورة تعبيرية عن أهداف السياسة الخارجية، بالشكل الذي ينسجم مع الفلسفة النظرية التي تصنف الدراسات الأمنية ضمن الأجندة البحثية الرئيسة في دراسة السياسة الدولية، وهذا مع استمرار التصورات الناجعة للنظرة الواقعية المحددة للأمن كأولوية في سلّم السياسة العليا للدولة؛ حيث يعتبر الأمن القومي المدخل الرئيس الذي تتوقف عليه مخرجات السياسة الخارجية للدولة، وأن البعد الأمني هو مستوى من مستويات السياسة الخارجية، لكن عادة ما تكون المتغيرات الإقليمية والدولية سبباً أساسياً في التحكم بدرجات البعد الأمني، فقد يكون هامشياً في العلاقات السياسية التعاونية أو في نماذج التكامل الإقليمي، وهذا يتجلى في نموذج الاتحاد الأوروبي؛ حيث يهيمن على السياسة الخارجية للدول الأعضاء البعد الاقتصادي أكثر من البعد الأمني، على عكس النظم السياسية العربية التي تتخذ من المقاربة الأمنية هامش مناورة يتيح لها ضمان الأمن السيادي للدولة، وقد كان الغلاف المالي المجهز للاقتناء العسكري للدولة الجزائرية في 2011 يقدر بـ 6,8 مليارات دولار أمريكي، ثمّ ارتفع ليصل 9,6 مليارات دولار سنة 2012،

ثم استقرّ بما يقدّر بـ11 مليار دولار سنوياً سنة 2013، وهذا ما يؤكّد فرض اهتمام صناع القرار على مستوى الحكومة الجزائرية بالمتغيّر الأمني، خاصة بعد أحداث عملية تيقنتورين التي استهدفت مجمع الغاز "الحياة" بتيقنتورين من طرف مجموعة إرهابية مطلع سنة 2013، وهو ما أكد الخطر والتهديد الأمني الذي تشكله الحدود الشرقية والجنوبية للدولة الجزائرية **(جمال السويدي، 2014)**.

سادساً – مبدأ عدم التدخل الجزائري في الشؤون الداخلية لدول الجوار:

لقد رافق هذا المبدأ جدل واسع، من مؤيّد ومعارض له خاصة بعد التطورات الحاصلة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ بدايات 2011 وبخاصة مع انطلاق شرارات الثورة في تونس و مصر وليبيا وظهور مواقف المجتمع الدولي ودول المنطقة. ومع ذلك استمر غياب الموقف الجزائري من هذه التطورات التي راحت تغيّر مستقبل المنطقة بشكل تام وكلّي، وعصفت بنظم سياسية كانت في الزمن القريب جزءاً لا يتجزأ من العلاقات السياسية التي كانت الجزائر طرفاً فيها.

فبالنسبة للتيار المؤيّد للمبدأ اتضحت رجاحة مواقف الدبلوماسية الجزائرية، التي فسرت قبلاً من بعض المتتبعين أنها مواقف سلبية تجاه ما يحدث في المنطقة العربية في ظل ما يسمى بـالربيع العربي؛ حيث ظلت الجزائر متمسكة بمبدئها القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مع الحرص على تقريب وجهات النظر بين الإخوة الفرقاء ودعم الحوار السياسي والدفع نحو الحلول السلمية، رافضة بشكل قطعي التدخلات العسكرية من منطلق أنها تعمل على تفتيت الدول وتمس بسيادتها بما يعرض كل المنطقة إلى أخطار محدقة، وهو الموقف نفسه في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن، والتزمت الجزائر في كل المحافل العربية بتقديم تجربتها ومقاربتها بمكافحة ظاهرة الإرهاب، التي أصبحت عابرة للأوطان إيماناً منها أنه لا تنمية اقتصادية في البلاد العربية دون استقرار أمني بالمنطقة، وقد عكست تصريحات الرؤساء العرب الذين زاروا الجزائر عقب بروز تحولات سياسية في المنطقة، وأن مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول، قد أسهم بنسبية في بقاء العلاقات الثنائية والإستراتجية بين الجزائر ومختلف الدول التي شهدت موجات التحوّل الديمقراطي، وكذا تعرّضت نظمها السياسية إلى التطهير العنيف من ملامح الاستبداد والدكتاتورية بعد عقود من حكم نخب حاكمة اتصفت بالدوام ورسّخت

مفهوم وراثية النظم الجمهورية، وبالحديث عن الموقف الحيادي أو كما سماه العديد موقف المتتبع للنظام السياسي الجزائري، واتهام العديد من المحللين والباحثين مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول، ومطالبة الدولة الجزائرية في التخلّي عنه لما كان له من تغييب للدور الإقليمي للجزائر منذ 2011، وبقاء موقفها من الأطراف المتصارعة داخل دول الربيع العربي مبهماً، في ظل اعتبارها دولة محورية في منطقة شمال إفريقيا، زيادة عن عمقها الإستراتيجي في منطقة الساحل، وهذا ما يؤكّد فرض الانكفاء الذاتي الذي تمارسه السياسة الخارجية الجزائرية منذ اندلاع ثورات الربيع العربي، وانتفاضات التغيير؛ وذلك لضمان الاستقرار الداخلي واستتباب الأمن، في ظل الأخطار الحدودية وتأثير الجوار القريب على الداخل الجزائري خاصة على مستوى الحدود الشرقية مع تونس وليبيا، وتزايد المخاطر، وذلك بتزايد نسب الهجرة غير الشرعية من الجنوب وتحول الجزائر إلى نقطة عبور للضفة الشمالية للمتوسط، وتزايد تأثير الحركات المتطرفة على الحدود الجزائرية، وتناميها والتخوف من انتقال عملياتها إلى المركز الجزائري، هذا إن احتسبنا عملية تيقنتورين دليلاً على ولوج الجماعات الإرهابية من الحدود الليبية لتنفيذ هكذا عمليات، من شأنها تهديد الأمن القومي الجزائري. أما بالنسبة للتيار المعارض للمبدأ، ففي الطرف الآخر ينادي متخصصون بالتنازل عن هذا المبدأ الذي شلّ – بحسب رأيهم – حركة الدبلوماسية الجزائرية، ويهدد إمكاناتها في المحافظة على تميزها بكونها قوة إقليمية، ذات قيمة جيوسياسية واسعة، كما يهدد عمقها الإستراتيجي في المنطقة (Mundy, 2014).

سابعاً – أثر التهديدات الأمنية على الخريطة الإدراكية لصانع القرار في الجزائر:

إن المتتبع للأحداث التي رافقت ما يعرف بالربيع العربي وما يعتبر انتفاضات الشعوب ضدّ النظم الاستبدادية، ويقارنها بحجم الاستقرار الأمني النسبي الذي تعيشه الجزائر على مدار العقد الأخير، سيصنّف هذه الأحداث في خانة الخطر الداهم بالنسبة للنظام السياسي الجزائري، وأنّ انعكاساته تشكل تهديداً حقيقياً على أمن المواطن الجزائري وسلامته، وتهديداً للوضع القائم في الجزائر، الذي تسعى السلطة الجزائرية إلى ضمان بقائه دون مواجهة مع الجبهة الداخلية ومحاولة كسب السلم الاجتماعي بكلّ السبل، وهذا ما تجسّد على مدى اتجاهين:

الاتجاه الأول – توسيع نطاق السياسة العامة نحو الداخل:

شهدت الجزائر في بدايات يناير 2011 ما يعرف بموجات الغضب، التي سمّيت "بحركة الزيت والسكّر"، وهذا نتاج للغلاء على مستوى المواد الأساسية التي يستهلكها المجتمع الجزائري، ومع تزامن هذه الموجة مع موجات التحول والغضب الشعبي في تونس، فإن السلطة السياسية في الجزائر لعبت على وتر الموارد المتاحة، أو ما عرف آنذاك بالبحبوحة المالية التي كانت سند النظام السياسي في ترويض الغضب الشعبي، وتصميم سياسات تنموية شاملة، كان أهمّها فتح مجال الاستثمار للشباب وبدعم مادّي دولي على أساس قروض طويلة المدى تسهم في ضبط معدلات البطالة، وكذا امتصاص غضب الشارع، وذلك بعد ما ثبت جديّة الحراك في كل من تونس ومصر وما ترتب عليه، فكان على النظام السياسي الجزائري توظيف أدوات جديدة في تحليل الوضع المجتمعي وكيفية التعامل مع الخطر الأمني الذي يهدد أمن الإقليم من جهة، ويهدد السلطة السياسية في مرحلة تعالت أصوات منددة ضدّ سياسات الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وتطالب بانتقال ديمقراطي سلس وسلمي دونما الاستمرار في الحكم لعهدة رابعة، من شأنها أن تهدد مصداقية مؤسسات الدولة أو شرعيتها (Mundy, 2014).

إن السبيل الاقتصادي و متغيّر الموارد المادية الذي أخذت به الدولة الجزائرية في عملية تكثيف سياساتها التنموية منذ 2011، أثر سلبياً على ميزان المدفوعات وانعكس بصورة سلبية على الاقتصاد الوطني، وهذا نتيجة للاعقلانية الإنفاق العام على المشاريع التنموية؛ ممّا أدى إلى انخفاض احتياطي الصرف بمعدلات قياسية؛ حيث بلغ احتياطي الصرف في الجزائر سنة 2011: 182,22 دولاراً أمريكياً مقارنة بقيمة 162,22 دولاراً أمريكياً سنة 2016؛ حيث إن هذه القيمة انحدرت لتصل في ديسمبر 2014 لما يقارب 178,938 دولار، ثمّ بلغت 159,918 نهاية مارس 2015، وهذا ما أزم الوضع الاقتصادي الجزائري خاصة بعد طول عمر العجز في الموازنة العامة للدولة، ويرجع خبراء ذلك لسوء التسيير المالي وإنفاق غير رشيد قادته خلفيات سياسية، وقد رافقت هذا السبيل الاقتصادي إصلاحات سياسية واسعة في يناير 2012، مسّت مجالات الأحزاب السياسية وقوانينها، الانتخابات، الإعلام وكذا قانون الجمعيات. وشهدت هذه الإصلاحات توسيع نطاق المشاركة السياسية لطوائف

المجتمع الجزائري، وتوسيع هامش الحريات والمشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة، وفتح باب تأسيس الأحزاب السياسية دون تعقيد أو تماطل سلطوي، إلى غاية بلوغ عدد الأحزاب ما يفوق 70 حزباً في الانتخابات التشريعية لـ 10 مايو 2012، وقد اعتبرت هذه الإصلاحات بمثابة تمهيد لدستور توافقي ينسجم والأسس الديمقراطية المعاصرة، ويخرج الجزائر من متاهة الركود السياسي الذي تعيشه الجزائر، وتخطّي مرحلة سياسة أحادية التوجّه الممارسة من طرف السلطة، وإشراك باقي الفصائل السياسية وتشكيلات المجتمع المدني في رسم السياسة العامة للدولة، وهذا ما أدى إلى فتح المشاورات بين السلطة والطرف الآخر من النظام السياسي الجزائري، تمهيداً لدستور بات خرافة سياسية بالنسبة للمجتمع الجزائري؛ وذلك لطول عمر التحضير له وكثرة الحجج السياسية التي رافقت ذلك (Zunes, 2014).

وفي الأخير، تعد المبادرات الجزائرية لحلّ الأزمات في المنطقة – على غرار أزمة مالي – والوساطة الجزائرية بين الفرقاء المتقاتلين، وكذا المساعي الحثيثة التي تبادر إليها الجزائر لحل الأزمة في ليبيا – هي مساع أمنية التوجه بالأساس، ومن منظور دفاعي بواجهة سياسية ودبلوماسية، وقد أشاد مبعوث الأمم المتحدة، الممثل الخاص للأمين العام بيرناندينيو ليون بجهود الجزائر ودورها المحوري في السباق نحو الحل السياسي الذي يرضي جميع الأطراف المتنازعة في ليبيا (Zunes, 2014).

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها:

– أن العلاقات بين الجزائر والمغرب – في فترة ما بعد الحرب الباردة – غلب عليها الطابع النزاعي، على الرغم من محاولات الصلح التي تمت بعد قيام اتحاد المغرب العربي.

– يُعتبر ملف الحدود البرية من أكثر المواضيع حدة في تاريخ العلاقات في هذه الفترة، وقد أثرت فيه عوامل داخلية وسياسية وخارجية دولية.

– تعتبر قضية التسوية الأممية في إقليم الصحراء الغربية هي السبب الرئيس في تجميد العلاقات المغربية الجزائرية؛ فالجزائر بقيت محافظة على حق الشعب

الصحراوي في تقرير مصيره، في حين كان المغرب أكثر تشبثاً بمواقفه الأممية من خلال مبادرة الحكم الذاتي للصحراء.

– أن استمرار نزاع الصحراء الغربية لن يسمح بقيام مغرب متكامل إلا بعد التسوية النهائية لنزاع الصحراء الغربية.

– يُعد الصراع ذا بعد جيوسياسي وإستراتيجي، وهو يعني أنه صراع بين نظامين مختلفين.

– عملت الإصلاحات السياسية الجزائرية في عام 2012 على السياسات التنموية الشاملة التي استهدفت الشباب الجزائري؛ بقصد استتباب الأمن الداخلي وضمان السلم الاجتماعي.

– التركيز الجزائري على المقاربة الأمنية في التعامل مع الانفلات الأمني المتتالي في عدد من بؤر التوتر في الداخل الجزائري.

– يؤدي الركود السياسي في مرحلة ما بعد رئاسيات 2014 نوعاً من التهديد لأمن الجزائر القومي، وهذا لدرجة الانسداد السياسي ما بين السلطة السياسية وقوى المعارضة.

– تُعد مخرجات السياسة الخارجية الجزائرية سلوكاً موقفياً صامتاً، يتسم بعدم الوضوح، ويجعل من الدور الجزائري في المنطقة ثانوياً مقارنة مع دول تعتبر ذات مركز هامشي بالنسبة للنزاعات الحاصلة.

– أن النظرة الاستشرافية للمستقبل – فيما بعد ثورات الربيع العربي – لم تأخذ منحى غير منحى النهج الصراعي على الرغم من المفاوضات الأمريكية والفرنسية على الصعيد السياسي والدولي لحل الأزمة والصراع بين الطرفين.

المراجع:

إبراهيم ولد الشريف. (1998). **العلاقات الجزائرية المغربية**، "رسالة ماجستير"، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، بغداد.

أبو الفضل الإسناوي. (2013). حدود التصعيد في العلاقات المغربية الجزائرية، **مجلة السياسة الدولية**، 194: 2–4–6–9، القاهرة.

تاج الدين الحسيني. (1984). **وسائل السلام في العلاقات الدولية المعاصرة ودورها في تسوية نزاع الصحراء الغربية**، "أطروحة دكتوراه"، كلية الحقوق، الرباط.

جلال يحيى، محمد مهنا، سوسن سليم. (1981). **مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية**، القاهرة: دار المعارف.

جمال سند السويدي. (2014). **حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي، الصعود والأفول**، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية في الإمارات العربية.

جهاد عودة. (1987). **الإطار الدولي والإقليمي لمشكلة الصحراء الغربية**، القاهرة.

رياض بوزرب. (2008). **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية للفترة ما بين (1963–1988)**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والعولمة، جامعة منتوري قسنطينة.

صايح مصطفى. (2010). **تطور العلاقات الجزائرية المغربية للفترة ما بين (1962–2000)** ، "رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية"، جامعة الجزائر.

صبيحة بخوش. (1984). **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية للفترة ما بين (1989–2007)**، "أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية"، جامعة الجزائر.

صلاح الدين حافظ. (1981). **حرب البوليساريو**، بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر.

عبد الجبار مطعيش. (1992). **العلاقات المغربية الجزائرية من 1830إلى اليوم**، "بحث تمهيدي للدراسات العليا"، كلية الحقوق، الرباط.

عبد القادرالأعرج. (2005). **السياسة المغاربية في المحيط المغاربي (1956 – 1994)**، "بحث تمهيدي للدراسات العليا"، كلية الحقوق، الرباط.

عبد الله هداية. (1979). مشكلة الصحراء الغربية، **المجلة المصرية للقانون الدولي**، 5: 125–32– القاهرة.

عبد الوهاب بن منصور. (1993). **قبائل المغرب**. الرباط.

علي الشامي. (1980). **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في العالم العربي**. بيروت.

ليلى خليل بديع. (1997). **أضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب**. بيروت.

مازن إسماعيل الرمضاني. (1985). الصراع الدولي في إفريقيا والأمن القومي العربي، **مجلة الأمن والجماهير**، 12: 152–154–155–157، بغداد.

محمد عايد الجابري. (1987). **وحدة المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد منصور الذيات. (1996). "العلاقات الجزائرية المغربية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، عدد خاص عن المغرب : 23–50– الكويت.

مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية. (1997). **التقرير الإستراتيجي للمغرب**. الرباط، المغرب.

هادي أحمد مخلف. (1985). "المقومات الجيوإستراتيجية للوطن العربي"، **مجلة آفاق عربية**، 5: 15– بغداد.

هيئة الأمم المتحدة. (1990 – 1991). **تقريرا الأمين العام**. نيويورك، رقم S21360 ورقم S22464.

Hodges, T. (1983) *Western Saraha- the roots of desert war*, Lawrence Hill and Company: Westport, Connecticut, 93.

Mundy, J. (2014)Waiting for disruption: The western Sahara statement. *World Politics Review, 36 - 36*.

Zunes, S., & Mundy, J., (2010), *Western Sahara war, Nationalism, and conflict Irresolution*. Syuracuse, NY, Syracuse University Press.

قدم في: أكتوبر 2015

أجيز في: نوفمبر 2016